

«الحركة لإنقاذ القدس اليهودية»:

مواجهة «الخطر الديمغرافي» بواسطة «جدار فصل أمني» يعزل البلدات والأحياء الفلسطينية في القدس!

صفحة (٥) من

دراسة إسرائيلية جديدة:

الأوضاع الاقتصادية سبب مركزي للهبة الفلسطينية الحالية في القدس الشرقية!

صفحة (٦) من

المنتزه الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٦/٨/٢٣م الموافق ٢٠ ذو القعدة ١٤٣٧هـ العدد ٣٨٥ السنة الرابعة عشرة

ورقة «تقدير موقف» صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي»:

التصريحات الأميركية الأخيرة حول الاستيطان قد تشير لتوجه جديد إزاء عملية السلام

«هل تعدّ إدارة أوباما الأرضية لاتخاذ قرار جديد في مجلس الأمن في مسألة التسوية الإسرائيلية الفلسطينية؟»



الاستيطان الإسرائيلي: فرض الواقع

قالت ورقة «تقدير موقف» جديدة صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب هذا الأسبوع، إن التصريحات الأميركية الأخيرة ضد أعمال الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية قد تكون دالة على توجه جديد لدى الإدارة الأميركية نحو تهئية وتوفير الأراضي والشريعة الدبلوماسية. الأيديولوجيتين لامتناع الولايات المتحدة عن استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار يرسى قاعدة جديدة لتحريك عملية السلام، تكون أقل راحة بالنسبة لإسرائيل.

وأضافت أن المداولات التي تجرى لدى هذه الإدارة تتمحور حول مشروع قرار سيعرض على مجلس الأمن بين تشرين الثاني ٢٠١٦. كانون الثاني ٢٠١٧، في الفترة ما بين الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة ومراسم تنصيب الرئيس الجديد، وهي الفترة المتحررة من ضغوط الانتخابات ومن الحاجة إلى الأخذ في الحسبان أي اعتبارات انتخابية.

ومما جاء في هذه الورقة التي نشرت تحت العنوان «هل تعدّ إدارة أوباما الأرضية لاتخاذ قرار جديد في مجلس الأمن في مسألة التسوية الإسرائيلية الفلسطينية؟» وأعدّها البروفيسور زكي شالوم:

على خلفية الأعمال «الإرهابية» الفلسطينية المكثفة والضغط الشديدة من جانب أوساط من اليمين السياسي في إسرائيل، يبدو واضحاً توجه حكومة إسرائيل نحو تسريع وتوسيع أعمال البناء في المستوطنات، ورداً على هذا، أصدر الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية، جون كيري، يوم ١٠ تموز الماضي، تعليقا مفضلا واستثنائيا للغة في حديثه: «نحن مطلعون على التقارير بشأن نية حكومة إسرائيل الدفع نحو بناء مئات الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإذا ما صحت هذه التقارير، فهي خطوة إضافية جديدة في ما يبدو أنه عملية منهجية متواصلة للاستيلاء على الأراضي، وتوسيع المستوطنات، وشرعة البؤر (العشوائية)، وهو ما يقوض بضورة جذرية فرص تحقيق حل الدولتين». وشدد المتحدث الرسمي على أن الإدارة الأميركية تعارض هذه الخطوات، المتعارضة مع عملية السلام، وأضاف أن الإدارة تشعر بالقلق حيال تخصيص أراض في الضفة الغربية للاستعمال الإسرائيلي الحصري، كما ذكر ببيان اللجنة الرباعية الدولية حول الشرق الأوسط من تموز ٢٠١٦ والذي أوضح بأنه منذ اتفاقيات أوسلو، ازداد عدد المستوطنين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بأكثر من الضعف، بل ازداد بثلاثة أضعاف في مناطق ج: يعيش في مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية اليوم ٥٧٠ ألف مستوطن إسرائيلي على الأقل. وعلاوة على هذا، ثمة أكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية «غير قانونية» أقيمت في مناطق ج، من غير تصريح رسمي من حكومة إسرائيل، ما يعني أنها غير قانونية حتى في منظور القانون الإسرائيلي نفسه. وهذه الإجراءات، كما أوضح الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية، توجد خطر نشوء وتبلور واقع الدولة الواحدة وتطرح أسئلة جدية حول نيات حكومة إسرائيل للمدى البعيد. وقال إن الإدارة الأميركية تجري «مداولات حادة» مع هذه المسألة مع القيادة الإسرائيلية وإنها تناقش سبل مواجهة المعضلات التي تثيرها، مع أعضاء اللجنة الرباعية وأصدقاء آخرين في المنظومة الدولية.

وأضافت الورقة: يتجاهل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، عادة، بيانات الإدارة الأميركية التي تعبر عن الاحتجاج على مصادقات البناء في المستوطنات، والتي عدت واقعا روتينيا خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في فترة ولاية الرئيس أوباما. لكنه اختار الرد هذه المرة بأسلوب التحدي والمواجهة: «نحن نعرف الموقف الأميركي»، قال، «فهو ليس جديدا وهو (أيضا) غير مقبول علينا. فالبناء في القدس وفي معاليه أدوميم، مع كل الاحترام، ليس هو ما سيحدد فرص السلام، ما يمنح السلام هو، أولا وقبل أي شيء آخر، التحريض المتواصل ضد وجود دولة إسرائيل ضمن حدود آمنة، أيا كانت، وقد أن الأوان لا تفرّز أمة العالم قاطبة بهذه الحقيقة الأساسية والبسيطة».

وفي ٢٧ تموز ٢٠١٦، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بيانا إضافيا آخر، أشدّ حدة، ضد أعمال الاستيطان الإسرائيلية. وبعد أن عدّد هذا البيان سلسلة من مصادقات البناء في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، أكد المتحدث جون كيري أن الإدارة «قلقة جدا» وتعارض بشدة، (هذه الأعمال) «المتعارضة مع هدف السلام» (والتي تجسد) «عملية منهجية من تنشيط وتوسيع أعمال الاستيطان التي تقوّض فرص تحقيق حل الدولتين». كما تطرق إلى «العدد المتزايد باستمرار من المباني الفلسطينية التي يتم هدمها في مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية، والتي تترك عشرات الفلسطينيين، بمن في ذلك الأطفال والنساء، دون سقوف أو مأوى». ونكّر الناطق بما أعلنته اللجنة الرباعية أن هذه الأعمال تجسد عملية متواصلة من الاستيلاء على الأراضي، وتوسيع المستوطنات، تاهيل وشرعة البؤر ومنع

التطور الفلسطيني، بما ينطوي على خطر تكريس واقع الدولة الواحدة، الاحتلال الأبدي والمواجهة الدائمة، هذه المرة، رد على هذا البيان رئيس بلدية القدس نير بزكات، في رده، الذي يمكن الافتراض بأنه جاء بالتنسيق مع نتنياهو، رفض بزكات الادعاء بان الحديث يجري عن أعمال استفزازية. فيلدية القدس، قال بزكات، تعمل على قاعدة موضوعية لصالح أبناء جميع الديانات في المدينة وتحافظ على حقوق سكانها، كما تفعل الولايات المتحدة بالضبط، تماما. وفي ١٠ آب ٢٠١٦، وجهت اليزابيث ترودو، التي حلت مكان كيري في منصب الناطق بلسان الخارجية الأميركية، نقدا صريحا لنية حكومة إسرائيل هدم مبان فلسطينية في بلدة سوسيا، وأكدت الناطقة أن الإدارة الأميركية تنظر بقلق بالغ إلى هذه الإجراءات التي تسبب ضررا جسيما للفلسطينيين المقيمين في المنطقة. وفي اليوم التالي، أصدرت الناطقة بيانا احتجاجيا آخر حيال الأنباء حول نية حكومة إسرائيل إيجاد حل لمشكلة بؤرة عموته «غير القانونية» على أساس نقلها إلى مكان آخر، من خلال مصادرة أراض فلسطينية خاصة، وقالت إن هذه الخطوة تعني، عمليا، إنشاء مستوطنة جديدة، وذلك بعد أن قامت الحكومة الإسرائيلية بشرعة ٣٢ بؤرة استيطانية غير قانونية خلال السنة الماضية، بما يتعارض مع التزامها بحل الدولتين. وبراي الورقة فإن هذه التصريحات استهدفت نقل رسالة واضحة لا لبس فيها إلى إسرائيل: إن مسألة المستوطنات، كجزء من الجهود لدفع عملية السلام، ما تزال «تضرم في أحشاء» الإدارة الأميركية الحالية وستواصل الاشتغال بها حتى انتهاء ولايتها القانونية. ومثل هذا الكلام، بالرغم

نفسها، قاله وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، بعد لقائه مع أبو مازن يوم ٢٩ تموز ٢٠١٦. وأكثر من هذا، تربط الإدارة الأميركية، في بيانها الاحتجاجي التنديد، بين البناء في القدس الغربية، فضلا عن ظاهرة البؤر الاستيطانية (العشوائية) وهي توضح، عمليا، أنها لا تعترف بصحة وشرعية الادعاء الإسرائيلي بشأن «تفاهات»، معها في مسألة حجم ومكان البناء الاستيطاني. وإضافة إلى هذا، توضح تصريحات ممثلي ومسؤولي الإدارة الأميركية أنه حتى التدخل من جانب السلطة القضائية الإسرائيلية في مسألة المستوطنات، لا تمنحها حصانة تجنبها التنديد من جانب الإدارة الأميركية. وخلصت الورقة إلى أنه ينبغي النظر في دلالات هذه الرسائل من زاوية النظر الأميركية الداخلية ومن منظور العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فالرسائل التي توجهها الإدارة الأميركية في مسألة المستوطنات، وخاصة استعدادها للتحدي والمواجهة ليس في وجه سياسة الحكومة الإسرائيلية فقط، بل في وجه قرارات وإجراءات السلطة القضائية في إسرائيل أيضا. تأثير الاستغراب، وخصوصا على خلفية إصدارها وتوجيهها في خضم معركة الانتخابات العاصفة للرئاسة الأميركية. وفوق هذا، قد تدل هذه التصريحات على توجه جديد لدى الإدارة الأميركية نحو تهئية وتوفير الأراضي والشريعة الدبلوماسية. الأيديولوجيتين لامتناع الولايات المتحدة عن استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار يرسى قاعدة جديدة لتحريك عملية السلام، تكون أقل راحة بالنسبة لإسرائيل.

منذ مطلع آب الجاري:

الاحتلال يهدم ٣٣ مبنى في الضفة الغربية بينها ٢٠ مبنى سكنياً

«بتسليم»: ارتفاع عدد المباني السكنية التي هدمها الاحتلال في الضفة الغربية منذ بداية العام الجاري إلى ١٨٨ مبنى على الأقل*

الأخيرة وهي كما يلي:

٢٠١٦/٨/٩: في التجمع السكني أم الخير، جنوب جبال الخليل - تم هدم ٥ مبان سكنية مما خلف ٢٧ مواطنا، بينهم ١٦ قاصرا، بلا مأوى.

٢٠١٦/٨/٨: في قرية غير قانونية حتى في منظور سكتيين وبقي ١٢ مواطنا، بينهم ٧ قاصرين، بلا مأوى.

٢٠١٦/٨/٤: في التجمع السكني المعرجات في الأغوار - تم هدم ٤ مبان سكنية وبقي ١٤ مواطنا، بينهم قاصران، بلا مأوى.

علاوة على ذلك، هدمت سلطات الاحتلال مبان في البلدات فرش الهوى، خربة الرخيم وفقيقيس (جنوب جبال الخليل)، في النعيمة والجفتلك (في منطقة الأغوار)، النبي صموئيل وبلدة بسبسطية (في محافظة نابلس).

ولفت البيان، أيضا، إلى أن عمليات الهدم هذه تُنفذ في فترة «الحوار المنظم» بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، والذي يتمحور حول قضية هدم المنازل، وبالرغم من الإدانة الواسعة التي تواجهها سياسة هدم المنازل هذه من جانب

المجتمع الدولي، والتي كان آخرها في إطار تقرير اللجنة الرباعية الذي نشر في مطلع تموز الأخير. على صعيد آخر ذكرت صحيفة «هآرتس» أمس أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين شرعوا بالتخطيط لبناء عدد من الوحدات السكنية في البؤرة الاستيطانية اليهودية في قلب مدينة الخليل، وأكد ناشطون أن البناء سيجري في أرض مملوكة فلسطينية خاصة كانت سلطات الاحتلال صادرتها بحجج أمنية وسربتها إلى المستوطنين. وقالت صحيفة إن وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، موشيه يعلون، صادق على التخطيط لبناء الوحدات السكنية في المنطقة ٢ الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. وستقام هذه الوحدات السكنية الاستيطانية في موقع لجيش الاحتلال يسمى «ميتكانيم»، ويقع بين البؤرة الاستيطانية «إبراهيم أفينو» وشارع الشهداء، وهو طريق مركزي في الخليل، ولا يزال هذا المشروع الاستيطاني قيد التخطيط وليس معروفا عدد الوحدات السكنية التي ستبنى فيه حتى الآن كما أن مساحته غير معروفة بعد، علما أن

مساحة الموقع العسكري هي دونما. ويزعم المستوطنون أن هذا المشروع الاستيطاني سيبنى في أرض كانت مملوكة يهودية قبل النكبة عام ١٩٤٨، لكن فلسطينيين من الخليل وكذلك منظمات حقوقية إسرائيلية يؤكدون أن هذا الموقع هو أرض مملوكة فلسطينية خاصة وتمت مصادرتها. وقالت مسؤولة ملف الاستيطان في حركة «السلام الآن»، حانيت عوفران، «توجد هنا محاولة لخرق قرار المحكمة العليا، الذي منع إقامة مستوطنة في أرض صودرت لاحتياجات أمنية». وأشارت أيضا إلى أنه كانت تتواجد محطة الحافلات المركزية في الخليل في الموقع قبل مصادرته بمزاعم أمنية، في العام ١٩٨٣. وأقر جيش الاحتلال بوجود مخطط بناء استيطاني في المكان، وبأن «سلطات المنطقة تبحث في إعادة جزء من الأرض لاستخدام مدني، لكن لم يتم تقديم مخطط لتنفيذ أعمال بناء مدنية ولم يصادق بعد على بناء كهذا في المكان».

الاسرائيلي
المنتزه

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

إسرائيل و«الطريق الثالث»!

تصدر قريبا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، الترجمة العربية الكاملة لكتاب «حروب إسرائيل الجديدة- تفسير سوسولوجي تاريخي»، من تأليف أستاذ علم الاجتماع في جامعة حيفا أوري بن اليعازر.

وتطرق الكتاب، من ضمن أمور أخرى، إلى الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني فأشار إلى أنه في بداية سنوات العقد الثاني من الألفية الثالثة (صدر الكتاب بالعربية سنة ٢٠١٢) بدأ أن إسرائيل، في ظل بنيامين نتنياهو كرئيس للحكومة، وإيهود باراك كوزير للدفاع، سلمت بـ«الوضع السياسي القائم»، وبأن الفرصة التي نشأت عقب توقيع اتفاقيات أوسلو في مطلع التسعينيات (١٩٩٣) للتوصل إلى تسوية سلمية على أساس حل الدولتين، قد تلاشت كلياً. كما تلاشى في الوقت ذاته أيضا حلم محافل واسعة في المجتمع الإسرائيلي بفرض السيادة الإسرائيلية على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت في حرب حزيران ١٩٦٧.

ورأى أنه كيدبل لهاتين الإمكانيتين، مضت الزعامات الإسرائيلية في ما أسماه بـ«طريق ثالث»، أتى مصحوبا بمحاولة من جانب واحد لوقف «العنف» عن طريق الإكراه والفصل، وبواسطة انتهاج سياسة تفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، وبين الفلسطينيين أنفسهم داخل الضفة الغربية، وبين الفلسطينيين والمستوطنين، وبين إسرائيل وبين أجزاء من الضفة، وفي الوقت عينه فإن هذه السياسة تربط أيضا بين إسرائيل وبين المناطق التي جرى ضمها (واقعيًا) في الضفة، وبين إسرائيل والمستوطنين الذين يعتبرون جزءًا لا يتجزأ من مواطني دولة إسرائيل ذاتها. وأكد أن هذا النظام، الذي يستند إلى إنكار الواقع وتجاهل الفلسطينيين الذين يمكن أن يصبحوا في المستقبل القريب أغلبية السكان القاطنين بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، يتناقض مع الفكرة الأساسية التي وُقعت خلف اتفاقيات أوسلو، وهي فكرة «الربط بواسطة الفصل» على أساس من التبادلية والتسوية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الشعبين، وهو طريق بدأ في حينه للكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين حلاً ملائماً.

ويعبر مؤلف الكتاب عن اعتقاده بأن هذا النهج الجديد الذي فرضته إسرائيل يحظى، إلى حد كبير، بالقبول لدى الولايات المتحدة، وإلى حد معين لدى أوروبا أيضًا، خاصة في أعقاب التعرف الموسع لمصطلح «الإرهاب»، والذي جرى في نطاقه تجاهل حقيقة أن الفلسطينيين يكافحون من أجل تجسيد تطلعاتهم الوطنية. كما ساهم هذا النهج في إخماد النزاعات والخلافات الداخلية في إسرائيل، أو بالأصح وجهها نحو مواضيع وقضايا أخرى، اقتصادية واجتماعية، كما اتضح في الحراك الاحتجاجي الواسع في صيف العام ٢٠١١، والذي طالب المشاركون فيه بتحقيق «العدالة الاجتماعية»، ويمكن القول إن هذا النهج كان فرضيًا للكثير من الإسرائيليين، بل ولغالبية الإسرائيليين الذين يتخوفون، بالقدر ذاته تقريبًا، من طريق الحرب الشاملة، ومن طريق السلام الحقيقي، الشامل والدائم، المرتبط بتقديم تنازلات إقليمية (جغرافية)، على حد سواء.

ويراي المؤلف قد يقول البعض إن هذا النهج يتسم بالبراغماتية والواقعية، وبالتوفيق بين قطينين متطرفين داخل المجتمع الإسرائيلي، ويضيف أنه لعل هذا الادعاء ينطوي على قدر من الصحة، غير أنه من المشكوك فيه أن يفضي «الطريق الثالث»، إلى إحلال السلام، لا لكونه يستند إلى الفرضية الأساس القائلة إن إسرائيل يجب أن تكون قوية فحسب، وإنما أيضًا بسبب وجهة النظر القائلة بأنه لا يمكن لإسرائيل حل مشاكلها سوى بواسطة القوة العسكرية والخطوات الأديبية الجانب، وأن عليها بكونها الطرف القوي في المنطقة، أن تملّي الواقع دون «مراعاة زائدة» لاحتياجات ومتطلبات الآخرين.

ويخلص الكاتب من هذا كله إلى أنه حتى وإن ساهم «الطريق الثالث»، في تخفيف حدة التناقضات الداخلية الإسرائيلية، فهو أيضًا يؤدي دورًا في إضفاء الشرعية على استمرار الاحتلال والعنف والحرب. ويشير إلى أن الكاتب الإسرائيلي الأشهر عاموس عوز تحدث عن مفاعيل سكرة القوة فكتب قائلاً: «لقد امتلكتنا القوة طوال عشرات السنين الأخيرة، وهذه جعلتنا أشبه بناس ثملين أو مخدرين تمامًا، حتى أن بات يخيل إلينا مرارًا وتكرارًا أن أي مشكلة صادفنا يمكن أن تحل بالقوة فقط. وكما يقول المثل الشعبي، من يحمل في يده مطرقة كبيرة تبدو أي مشكلة في نظره أشبه بمسارح».

طبقًا ثمة في الكتاب استنتاجات فكرية مثيرة أخرى تشكل مدعاة للتامل، لكن هذه الفكرة المتعلقة بما يسمى المؤلف مقاربة «الطريق الثالث» على الطراز الإسرائيلي جذرية بالتوقف عندها ولا سيما في ضوء ما حدث منذ صدور الكتاب باللغة العبرية إلى حين صدور ترجمته العربية قريبًا.

[١. شلحت]

بينيت يحول ميزانيات من وزارته إلى منظمات دينية استيطانية مقربة منه وداعمة له!

برز خلاف جديد داخل العالم اليهودي، في الأسابيع الأخيرة، يقع ضمن الصراع المتواصل بين اليهودية الأرثوذكسية، التي تنتمي إليها الغالبية الساحقة في إسرائيل، وبين التيارين اليهوديين الإصلاحي والمحافظ، اللذين تنتمي إليهما الأغلبية الساحقة في الولايات المتحدة وكندا، حيث يتركز نصف يهود العالم تقريبا. ويشكل اليهود الأرثوذكس ١٠٪ فقط من اليهود في الولايات المتحدة.

يشار بداية إلى أن التيار الأرثوذكسي، ممثل بكل قوته في الحكومة الإسرائيلية الحالية، بواسطة الكتلتين الحريديتين شاس و”يهדות هتوراة”، والصهيونية – الدينية والديديم – القوميين، بواسطة كتلة ”البيت اليهودي” وحزب الليكود الحاكم، الذي يضم في صفوفه أوساطا واسعة من الصهيونية – الدينية الاستيطانية. وتستغل هذه الأوساط اليمينية سيطرتها في الحكومة من أجل رصد ميزانيات ودعم كبير إلى حركات وجمعيات يمينية متطرفة تحت غطاء تنفيذ مشاريع تبادر إليها الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو.

وأعلن رئيس كتلة “البيت اليهودي”، نفتالي بينيت، بصفته وزير الشتات في الحكومة الإسرائيلية، في بداية الأسبوع الماضي، عن إطلاق المرحلة الأولى من برنامج شامل يهدف تعزيز العلاقات بين إسرائيل واليهود في العالم، من خلال تنفيذ أنشطة في مئات الجامعات. وتبلغ ميزانية هذا المشروع ٢٥٠ مليون شيكل، وثالث هذا المبلغ، حوالي ٨٠ مليون شيكل، يأتي من ميزانية الحكومة.

واختارت الوزارة ثلاث منظمات من أجل تفعيل هذا المشروع، واسمها الرسمي ”الهوية اليهودية والعلاقة مع إسرائيل”، وهذه المنظمات هي ”هيلل” و”حياد” و”عولامي”، التي ستقاسم ميزانية المشروع بينها بالتساوي. ومنظمتا ”حياد” و”عولامي” هما منظمات أرثوذكسيتان وتنتميان إلى التيار الحريدي – القومي واليمين الإسرائيلي.

ويوجه رؤساء التيارين الإصلاحي والمحافظ في أميركا الشمالية انتقادات شديدة لقرار وزارة الشتات الإسرائيلية بسبب إيداعها معظم العمل في مشروع تعزيز ”الهوية اليهودية والعلاقة مع إسرائيل” بين طلاب الجامعات اليهود في أنحاء العالم بإيدي منظمات أرثوذكسية متزمتة. كما تبين أن التيارين الإصلاحي والمحافظ ومنظمة يهودية مركزية في الولايات المتحدة لم يتلقوا دعوة من أجل استعراض نشاطهم في الجامعات أو من أجل ترشيح أنفسهم للعمل ضمن المشروع الإسرائيلي.

ونقلت صحيفة ”هآرتس”، يوم الجمعة الماضي، عن رئيس التيار الإصلاحي في أميركا الشمالية، الحاكم ريك جايكوبس، قوله أن ”القرار يرسخ الاحتكار الأرثوذكسي في إسرائيل ويوسمه إلى الشتات أيضا. وهذا ليس مقبولا على قسم كبير من اليهود هنا. ونحن لا نحب أن يقولوا لنا كيف ينبغي أن نعرض هويتنا اليهودية”. ويظهر من تقرير ”هآرتس” أن إجراء اختيار الوزارة الإسرائيلية للحركات والمنظمات التي ستنفذ هذا المشروع كان ملتويا ويقتصر للشناقية. إذ أعلنت وزارة الشتات أن ”موزايك يوناييتد”، وهي شركة خارجية إقامتها الوزارة من أجل إدارة ”المبادرة المشتركة الحكومة لإسرائيل والشعب اليهودي”، واسمها السابق ”مبادرة مستقبل الشعب اليهودي”، اختارت المنظمات الثلاث لتنفيذ المشروع من

بين منظمات أخرى رشحت نفسها، وذلك لأن هذه المنظمات الثلاث استوفت المعايير المطلوبة. لكن في الوقت نفسه رفضت الوزارة القول ما إذا كانت قد نشرت إعلانا تدعو من خلاله منظمات يهودية إلى ترشيح نفسها، كما أن الوزارة رفضت ذكر طبيعة المعايير التي وضعتها وكم عدد المنظمات التي تنافست على التعاون مع الحكومة الإسرائيلية في هذا المشروع.

ونكرت مصادر في وزارة الشتات، وطلبت عدم ذكر هويتها، أن المعايير كانت ”تنفيذ أنشطة في أكثر من ٢٥٠ حرما جامعيًا من أجل تقريب (طلاب يهود) للهوية اليهودية“. ولم تذكر هذه المصادر ما إذا كانت هناك اعتبارات أخرى. كذلك تبين أن الشركات غير الأرثوذكسية في أميركا الشمالية لم تعلم شيئًا بخصوص هذا المشروع قبل النشر عنه، وهي تعتبر أن استخدام كلمة ”تقريب” لم يكن عفوياً، لأنه المصطلح المحبب على المنظمات المتخصصة في تشجيع اليهود، في إسرائيل والعالم، على التدين، وأن الحوار بين متساوين ليس ضمن أفكارهم، في إشارة إلى نبذ الأرثوذكس للإصلاحيين والمحافظين الأكثر انفتاحا.

وعبر الحاكم جايكوبس عن حفظه واستيائه من المشروع، معقول إنه ”أجريت محادثات كثيرة مع نفتالي بينيت وأيضا مع ديفير كهانا وحجاي اليتسور، اللذين يقودان المشروع في وزارة الشتات، عندما كان الاعتقاد بوجود تبادلية في علاقات إسرائيل والشتات، خلافا للقرار الحالي، الذي بواسطته تملّي الحكومة على الشتات مفهوما ضيقا لليهودية. والقرار يمنح افضلية للتيار الأرثوذكسي، الذي لا يعترف بالتيارات الأخرى، إشكالي للغاية، وهذه الإشكالية ليست نابعة فقط من أن أغلبية الطلاب لا يبريدون أن يتحولوا إلى حجاجين” نسبة إلى حركة ”حياد” المتزمتة، وأضاف أنه ”لم تتم دعوتنا أبدا من جانب وزارة الشتات أو شركة موزايك لكي نستعرض نشاطنا في الجامعات“.

إقصاء يهود أميركا الشمالية

تفاخر بينيت في البيان الذي أصدره حول إطلاق المشروع بأن ”الأنشطة في الجامعات في أنحاء العالم هي الرد الحقيقي على العداء للسامية المتصاعد ونزغ الشرعية عن إسرائيل“.

إلا أن الحاكم جايكوبس عقب على ذلك بالقول إنه «في هذا النضال يوجد طلب أكبر لسماع ذوي الأفكار التقدمية أكثر من مندوبي الحكومة (الإسرائيلية)، ويريد الطلاب سماع أصوات بإمكانها أن تكون نقدية تجاه الحكومة وفي الوقت نفسه حازمة في الحرب ضد نزغ شرعية إسرائيل. وأشك في ما إذا كانت المنظمات الأرثوذكسية التي اختيرت قادرة على القيام بذلك».

وقال مدير عام الحركة المحافظة في أميركا الشمالية، الحاكم ستيف وورنيك، إنه ”لم نذع أبدا لتقديم ترشيحنا ولم نلتق أي رسالة حول منحة مالية أو ما شابه. لقد علمت أنه يجري التخطيط لنشاط ما في الجامعات، لكن لم نعلم أن الحديث يجري عن مشروع تُرصد له ملايين الشواكل. وشركة موزايك توجهت مباشرة إلى المنظمات التي اختيرت. وهذا قرار مخيب جدا للأمل. فإذا كانت هذه شركة شبه خاصة وشبه حكومية تعين عليها أن تكون شفافة، وهذا لم يحدث. ولا توجد لدى حياذ وعولامي الوصفة الحمصرية لتعزيز

الهوية اليهودية“.

واكدت مصادر مطلعة على تفاصيل هذا الموضوع، أن اتحاد المنظمات اليهودية في أميركا الشمالية، التي تضم ١٥١ منظمة يهودية و٣٠٠ جالية مستقلة في الولايات المتحدة وكندا، لم يعملوا بمشروع الجامعات الذي اطلقتته وزارة الشتات الإسرائيلية. كما تم استبعاد الوكالة اليهودية منذ عام ونصف العام عن التدخل في المشروع أثناء إعداده. ولفت أحد المصادر إلى أنه ”لا يعقل أنه باسم الرغبة في تعزيز الهوية اليهودية تقوم وزارة الشتات بالأساس بتعزيز مضامين من نوع واحد، مضامين أرثوذكسية، والتيار المركزي اليهودي، وخاصة في أميركا الشمالية ولكن هناك فقط وإنما في أماكن أخرى أيضا. ليس أرثوذكسيا وليس معنيا بمنظمات تشجيع التدين“.

يشار إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي تخيم فيها ضبابية على اتفاقيات بين وزارات برئاسة بينيت مع منظمات خاصة، وبالأساس منظمات تنشط في مجال الهوية اليهودية. فقد حدث أمر مشابه في ”مديرية الهوية اليهودية“ في وزارة الخدمات الدينية، وكان بينيت الوزير المسؤول عنها. إذ أعلنت هذه المديرية في حينه عن أنها بحثت إمكانية التعاون مع مجموعة منظمات، وبينها منظمات مفتوحة، ولكن في نهاية الأمر اختارت المنظمات الأكثر ملامة، وكانت جمعيات أرثوذكسية، وقسم منها مقرب من ”البيت اليهودي“.

وأفادت تقارير صحافية تناولت الموضوع في حينه بأن المديرية لم تتوجه أبدا إلى منظمات يهودية مفتوحة، من التيارين الإصلاحي والمحافظ، ثم تم رفضها. ووصف مصدر أناء وزارة الشتات الآن بأنه ”تسخن نموذج عمل مديريةية الهوية اليهودية ولكن بشكل أوسع“.

أموال طائفة لجمعيات استيطانية
قررت شركة ”مبادرة مستقبل الشعب اليهودي“، في نهاية حزيران الفائت، تغيير اسمها إلى ”موزايك يوناييتد“. وتحويل العناية القانونية في شؤونها إلى مكتب دافيد شيمرون ويتسحاق مولخو، محامي رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو. ورفضت وزارة الشتات الإجابة على استفسارات حول الموضوع في إثر توجه ”هآرتس“، التي كشفت أن قائمة مؤسسي ”مبادرة مستقبل الاستيطانية وجمعيات اليمين الإسرائيلي، وقسم منهم له علاقة وثيقة مع مدير عام وزارة الشتات، ديفير كهانا، الذي كان في الماضي مسؤولا في جمعية ”العاد“ التي تنشط في مجال الاستيطان في البلدة القديمة في القدس وتهويدها. وتبلغ الميزانية السنوية لـ”المبادرة“ حوالي ٦٠٠ مليون شيكل، يصل ثلثها من الحكومة ويفترض بالشركة ”موزايك يوناييتد“ جمع الثلثين من تبرعات منظمات وخصميات يهودية.

ورأى الباحث في معهد فأن لير في القدس، أمنون بورتوغيلي، أن الأمر الأساسي في مشروع تعزيز ”الهوية اليهودية والعلاقة مع إسرائيل“ هو تحويل أموال طائفة إلى مقربي بينيت ومن يدعمونه وإلى نخابي بينيت و ”البيت اليهودي“.

وأضاف بورتوغيلي أن الهدف الثاني هو ”تشجيع يهود

حول قضية بؤرة عمونه»



إسرائيل اليمينية: حصة أكبر للاستيطان.

وأن غاية هذين المبلغين منظمات حريدية خارج إسرائيل ولتمويل مشاريع دينية، من دون نشر مناقصات لكي لا تتقدم منظمات أخرى لها. ولفت إلى أن تحويل أموال من وزارتي الأديان والتربية والتعليم إلى ”الهستدروت الصهيونية العالمية“ يجري في إطار اتفاق ”لم يتم كشفه أمام الجمهور“. لكن وفق لبورتوغيلي، فإن هذا الاتفاق يعني تحويل ”الهستدروت الصهيونية العالمية، إلى قناة تحويل أموال من الحكومة الإسرائيلية إلى القطاع الأرثوذكسي والقطاع الحريدي في الولايات المتحدة وأوروبا“.

ولم تخف بورتوغيلي إلى أنه ”وفقا لنتنياهو وبينيت، سموح لإسرائيل أن تتدخل في شؤون الولايات المتحدة والدول الغربية الداخلية بواسطة تمويل جمعيات ومنظمات دينية وأخرى محلبة، لكن يحظر على هذه الدول تمويل جمعيات إسرائيلية“ في إشارة إلى ”قانون الجمعيات الذي قاد نتنياهو عملية سنه، بهدف منع تمويل المنظمات الحقوقية الإسرائيلية التي تكشف ممارسات إسرائيل بحق الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

الولايات المتحدة على التزمت دينيا. ويحاول الوزير نفتالي بينيت دفع أهدافه في واحد من أكثر المجالات حساسية بالنسبة لليهود الأميركيين. وهو يفعل ذلك بواسطة استغلال القوانين والقواعد الموجودة وتوجيهها من أجل خدمة أهدافه، حتى بثمن الصدام مع القيادة اليهودية في الشتات ومع وزارة الخارجية الإسرائيلية“. وأردف أن ”بينيت يفعل ذلك بواسطة التضليل. وفي هذه الحال، كي لا يعتبر ”تعزيز الهوية اليهودية والعلاقة مع إسرائيل“ أنه موضوع ديني آخر وإنما كموضوع سياسي، وهو يصور الموضوع كمشكلة تقنية – إجرائية، تحويل أموال تركز على التربية، من أجل تمرير دروس في اليهودية، الأرثوذكسية، وحرب ضد العداء للسامية ونزغ الشرعية عن إسرائيل في الجامعات“.

وأشار بورتوغيلي إلى أن لجنة المالية التابعة لـ”الهستدروت الصهيونية العالمية“ صادقت، الأسبوع الماضي، على تحويل ١١ مليون شيكل من وزارة الخدمات الدينية ومبلغ فر ١٠ مليون شيكل من وزارة التربية والتعليم، وهما وزارتان يتولاهما بينيت، إضافة إلى وزارة الشتات، إسرائيل في الجامعات“.

وأشار بورتوغيلي إلى أن لجنة المالية التابعة لـ”الهستدروت الصهيونية العالمية“ صادقت، الأسبوع الماضي، على تحويل ١١ مليون شيكل من وزارة الخدمات الدينية ومبلغ فر ١٠ مليون شيكل من وزارة التربية والتعليم، وهما وزارتان يتولاهما بينيت، إضافة إلى وزارة الشتات، إسرائيل في الجامعات“.

وأشار بورتوغيلي إلى أن لجنة المالية التابعة لـ”الهستدروت الصهيونية العالمية“ صادقت، الأسبوع الماضي، على تحويل ١١ مليون شيكل من وزارة الخدمات الدينية ومبلغ فر ١٠ مليون شيكل من وزارة التربية والتعليم، وهما وزارتان يتولاهما بينيت، إضافة إلى وزارة الشتات، إسرائيل في الجامعات“.

وأشار بورتوغيلي إلى أن لجنة المالية التابعة لـ”الهستدروت الصهيونية العالمية“ صادقت، الأسبوع الماضي، على تحويل ١١ مليون شيكل من وزارة الخدمات الدينية ومبلغ فر ١٠ مليون شيكل من وزارة التربية والتعليم، وهما وزارتان يتولاهما بينيت، إضافة إلى وزارة الشتات، إسرائيل في الجامعات“.

وأشار بورتوغيلي إلى أن لجنة المالية التابعة لـ”الهستدروت الصهيونية العالمية“ صادقت، الأسبوع الماضي، على تحويل ١١ مليون شيكل من وزارة الخدمات الدينية ومبلغ فر ١٠ مليون شيكل من وزارة التربية والتعليم، وهما وزارتان يتولاهما بينيت، إضافة إلى وزارة الشتات، إسرائيل في الجامعات“.

الحكومة الإسرائيلية تعد العدة لسرقة أراض فلسطينية خاصة لـ«تعويض المستوطنين»!

للمستوطنين من ”عمونه“ لمدة ثلاث سنوات، بحيث يكون بالإمكان تمديد الفترة في نهايتها ثلاث سنوات أخرى. وهكذا دواليك، أما ”رسوم الاستئجار“ هذه فسيتم إيداعها في ”صندوق خاص“ لدفع التعويضات اللازمة لأي فلسطيني حُبت ملكيته على أي جزء من تلك الأراضي!!

ولم تخف سوى أيام قليلة جدا حتى اكتسى تصريح مندبلبيت المذكور في أعقاب الجلسة المذكورة معنى عمليا واضحا. فقد نشرت ”الإدارة المدنية“ الاحتلالية إعلانا في صحيفة ”القدس“ الفلسطينية ضمنته خارطة تُشير فيها إلى القسائم التي ”ربما تكون أملاك غائبين“. بجوار موقع بؤرة ”عمونه“ الحالي، وتشمل الخارطة التي نشرتها ”الإدارة المدنية“ ٣٠ قسيمة تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من ٢٠٠ دونم، تعلن سلطات الاحتلال ”نية المسؤول عن الأموال الموصولة أن يعرض هذه القسائم ويعتبرها أموالا متروكة“. ثم ”فحص إمكانية وضع يدي عليها“!!

ويبدو إعلان ”الإدارة المدنية“ (الذي نُشر، رسميا، بتوقيع: ”جيش الدفاع الإسرائيلي ـ المسؤول عن أموال الحكومة والأموال المتروكة في منطقة يهودا والسامرة“، يوسي سيجال)، أي مواطن فلسطيني يدعي حقوق ملكية على أي من هذه القسائم إلى تقديم اعتراض خطي يكون مرفقا بالوثائق التي تثبت ادعاءاته.

وعقب رئيسة حزب ”ميرتس“ المعارض، عضو الكنيست زهافا غلثون، على نتائج الاجتماع لدى مندبلبيت والبيان الصادر عنه فقالت إن ”المستشار القانوني للحكومة يقدم هدية لعملية سطو منظم في وضع النصار“! بينما أثلت وزيرة الثقافة، ميري ريفف (ليكود)، على تصريح مندبلبيت ونتائج اجتماعه وقالت إنه ”يجب إبقاء عمونه في موقعها والعمل على تطويرها وازدهارها“!

أما حركة ”السلام الآن“ فعُقبَت على هذا الاجتماع وما تخضع عن ميدانيا بالقول إن ”هذا يشكل تجاوزا لخط أحمر وقبلا، رأسا على عقب، للسياسة التي أقرت منذ أيام حكومة (مناحيم) بيغن بشأن عدم بناء المستوطنات على أراض خاصة“. وأضافت الحركة، ”لا جدال في أن أملاك الغائبين هي أملاك خاصة وأن استخدامها لأغراض استيطانية يعتبر عملا غير قانوني، كما يؤكد الخبراء القانونيون في إسرائيل وفي العالم. وبغية تعويض المستوطنين الذين سرقوا أرضا خاصة، تأتي الحكومة وتسرق بنفسها أراضي خاصة“.

المستوطنين فيها وطمأنهم بأن ”عمونه ستحظى بالتنظيم والتشريع، على الرغم من قرار المحكمة العليا!“ وأضاف أمامهم: ”في نهاية الأمر أصبح هناك المزيد من القادة ورجال القانون الذين يفهمون أن ثمة عدالة في ادعاءاتكم، وتوجد طرق لتنظيم البؤرة (...). لقد أسفرت عمليات التنظيم عن أمور جيدة وأمل أن نعثر على الطريقة لتنظيم المكان من دون مواجهات“. وتابع: ”الجهات القانونية التي تحدثت معنا تفهم بأنه يمكن تنظيم هذه المستوطنة (...). كل من له علاقة بالأمر يفهم أن الشرطة والجنود ليسوا الحل“.

وقيل ذلك، وضع عدد من أعضاء الكنيست من الليكود على طاولة الكنيست مشروع قانون خاص لتأجيل تنفيذ الإخلاء في ”عمونه“ بعشر سنوات أخرى؛ وذلك غداة إعلان نتنياهو بأنه يسعى إلى تأجيل الإخلاء الذي أمرت المحكمة العليا بتنفيذه حتى نهاية العام الجاري ٢٠١٦.

يذكر أن بؤرة ”عمونه“ أقيمت في العام ١٩٧٧ بالقرب من مستوطنة ”عوفرا“ (قرب قرية سلواد شرقي رام الله)، على أراض فلسطينية خاصة تم الاستيلاء عليها عنوة. وفي العام ٢٠٠٦، حاولت السلطات الإسرائيلية إخلاء تسعة مبان من المباني التي أقيمت في هذه البؤرة فوُقتت صدامات عنيفة جدا بين المستوطنين من هذه البؤرة (خمسون عائلة) ومن مستوطنات أخرى وبين قوات الجيش والشرطة الإسرائيلية. وتشكل هذه البؤرة، منذ إقامتها، موضع خلاف قضائي في أعقاب التماس قدمه إلى المحكمة العليا الإسرائيلية عدد من المواطنين الفلسطينيين أصحاب الأراضي، بواسطة منظمة ”يش دين“ (”يوجد قانون“)، في العام ٢٠٠٨.

وفي العام ٢٠١٢، تعهدت الدولة (الحكومة) أمام المحكمة بهدم البؤرة الاستيطانية ومبانيها حتى نهاية ذلك العام، تجنبا لإصدار المحكمة قرارا قضائيا ملزما تكون له أبعاد وتداعيات على غيرها من البؤر الاستيطانية. ولكن، بعد ماطلات وتأجيلات متكررة، عادت الدولة وتراجعت عن تعهدا السالف وأعلنت أنها ستستخدم ”العبئية المقامة على قسائم محددة من الأرض في التي يشملها الالتماس“. وهكذا، حتى لم يعد أمام المحكمة العليا أي مناص من المسم في قضية الالتماس واتخاذ قرار نهائي بشأنه، وخاصة حيال الاستهتار الفظيع الذي أبدته الحكومة حيال المحكمة وقضاتها وقراراتها.

وفي نهاية العام ٢٠١٤، أصدرت المحكمة العليا قرارها

الأقوى وأبهما صاحب القول الفصل!

وفي هذا الإطار، أيضا، يندرج مسعى الحكومة إلى توسيع مستوطنة ”إفراث“ باتجاه مدينة بيت لحم، وفق ما يتبين من رد قدمته النيابة العامة للدولة إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ردا على الالتماس تقدمت به حركة ”السلام الآن“. والهدف من هذا التوسيع، الذي يشمل الإعلان عن ”أراضي دولة“ في المنطقة ما بين مستوطنة ”إفراث“ و”مفعات عيطام“ الواقعة إلى الشرق منها، هو ”تحقيق تواصل جغرافي على أرضي الدولة“. بما يحول دون حصول تواصل جغرافي فلسطيني هناك!

ويصرح المستوطنون، منذ سنوات، إلى توسيع البناء والوجود الاستيطاني هناك. كما أن المعركة الشرسة التي ينظمها ويخوضها المستوطنون وهيئاتهم وشخصياتهم القيادية المختلفة (بمن في ذلك أحزاب ووزراء وأعضاء كنيست) ويسندونها بحملة إعلامية مكثفة ترغف شعارا واحدا وهديفا واضحا: ضد إخلاء ”عمونه“! أي، ضد تنفيذ قرار الحكم القضائي الصادر عن أعلى هيئة قضائية في إسرائيل، هي المحكمة العليا، التي كانت أمهلت الدولة مدة سنتين لإخلاء هذه البؤرة الاستيطانية. ولا يتردد هؤلاء في التهديد الصريح والمباشر بكل الائتلاف الحكومي وإسقاط الحكومة إذا ما تم تنفيذ أمر المحكمة بشأن الإخلاء.

وهذا ما يدفع عددا كبيرا من الوزراء وأعضاء الكنيست، بمن فيهم من رئيس الحكومة ورئيس الكنيست شخصيا، إلى بذل كل ما في وسعهم وممارسة كل ما أوتوا من قوة ونفوذ وقوة ضغط من أجل إيجاد حل يشكل ”تسوية“. شرعنة البؤرة الاستيطانية ”غير القانونية“ بنقلها إلى موقع آخر!

وكان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو سمع ما قاله بعض قادة المستوطنين من أنه ”إذا ما اضطر إلى إخلاء المستوطنين من عمونه بالقوة فسيعود هذا بضرر جسيم عليه وعلى الليكود في الانتخابات المقبلة“. وأضاف هؤلاء: ”نتنياهو لا يرغب في الإخلاء لكنه لا يرغب، أكثر من ذلك، في المسخ بجمهوره الطبيعي“. ولذلك، وجه نتنياهو، في نهاية تموز الأخير، ”نداء“ إلى أعضاء كتلته (الليكود) في الكنيست لمساعدته في ”إيجاد حل للمشكلة“!

وغداة هذا ”النداء“ توجه رئيس الكنيست، بولي إيلشتاين (الليكود) بنفسه إلى البؤرة الاستيطانية ”عمونه“ والتقى

تشير آخر التطورات على الساحتين السياسية والقانونية في إسرائيل إلى أن ما يسمى بـ”معضلة عمونه“ (البؤرة الاستيطانية العشوائية بالقرب من رام الله) في طريقها إلى الحل، بما يعني حكومة اليمين الحالية على حالها ويجنيها هزات إضافية أخرى وبما يكزز التزام هذه الحكومة، أحزابها وقادتها، بخدمة مصالح جمهورها أولا وبالأساس ـ جمهور اليمين عامة، والمستوطنين منه خاصة ـ وتفضيل هذه المصلحة، التي تتسجم معها أيضا مصالح هذه الأحزاب وزعمائها، على الرغم مما ينطوي عليه هذا الحل، بشأن ”عمونه“ كما بشأن غيرها من البؤر الاستيطانية والمستوطنات، من سلب لحقوق الفلسطينيين وتمزيق للأرض الفلسطينية؛ وعلى الرغم مما يراكمه من عقبات جديدة تضاف إلى القديمة في طريق أي طريق من أن مصادر يمكن أن يتم من خلاله استئناف المفاوضات؛ وعلى الرغم مما يعود به من أضرار جسيمة على المجتمع الإسرائيلي في داخل إسرائيل في مختلف المجالات؛ وعلى الرغم مما يثيره من نقد وشجب وقلق، دولي عامة وأميريكي خاصة.

ويروج إقرار الحل المتداول الآن، على الرغم من أن مصادر قوية بين المستوطنين ترفضه وتعتبره ”تمييزيا ضد المستوطنين لصالح العرب“ وتؤكد أن المستوطنين لن يرضوا سوى ”بالامتناع عن الإخلاء“!

وهكذا، كلما اقترب الموعد المحدد ـ أواخر كانون الأول القادم ـ تتصاعد حدة المعركة التي يخوضها المستوطنون ضد السلطات الشرعية المختلفة في الدولة لإرغامها على إخلاء البؤرة الاستيطانية ”عمونه“ أو، في المقابل، تخصيص وتمجيز أراض (فلسطينية) بديلة يتم نقل البؤرة الاستيطانية ومستوطنيها إليها؛ وفي إطار هذه المعركة، تعتمد الحكومة التي يقودها ويسيطر عليها ممثلو المستوطنين، إلى البحث عن حلول وبدائل ترضي جمهور مستوطنيها وتكسب ودهم وتخفف منسوب الغضب بينهم، حتى لو كان جميع الآخرين، في إسرائيل وخارجها، غير راضين!

وبهذا المعنى، تشكل ”عمونه“ أحد الالغام المركزية التي تواجه الحكومة الإسرائيلية خلال الأسابيع القريبة وتشكل بالتالي ـ كما يراها المستوطنون وقاداتهم ويريدونها ـ امتحانا مقصليا لتحديد بنتائج وجهات وسمايت مستقبلية عديدة في مستوى العلاقة بين الدولة والمستوطنين؛ أيهما

دورة الكنيست الصيفية:

غزارة في القوانين العنصرية واستقرار ائتلافي يعكسه تمرير الموازنة العامة

*نتنياهو يواجه زواج سياسية وأخرى متعلقة بفساد سلطته ولكن حتى الآن لا يوجد ما يطيح به

*أحد أسباب قوة نتنياهو واليمين المتشدد هو غياب البديل *كثرت المعارضة "المعسكر الصهيوني"

و"يوجد مستقبل" تنافسان اليمين في ساحاته *استطلاعات الرأي تعرض نتائج قسم منها ليس منطقياً*



الكنيست: شرعنة العنصرية متسارعة.

سياسية واعلامية عابرة.

المعارضة تنافس في ساحة اليمين

العامل الأقوى الذي يساهم في تعزيز قوة اليمين المتشدد الحاكم، هو أن هذا اليمين وزعيمه نتنياهو لا يجدان أمامهما معارضة حقيقية، تطرح البديل السياسي، فكتلتا المعارضة الصهيونية الأكبر في الكنيست، "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل"، تنافسان اليمين على أجدنته، وهذا الاستنتاج تعزز بشكل كبير منذ مطلع العام الجاري ٢٠١٦، حينما تبني حزب "العمل" البرنامج الجديد لرئيسه إسحاق هيرتسوغ، والقاضي بانفصال أحادي الجانب عن الضفة الغربية المحتلة، بعد تحويل التجمعات الفلسطينية السكانية الكبرى إلى كاتنونات مغلقة محاصرة، "إلى حين تسنح الظروف للتفاوض على حل الدولتين"، حسب ما ورد في البرنامج. وتبع ذلك خطاب هيرتسوغ الشهير قبل أشهر قليلة، وقال فيه لأعضاء حزب العمل إنه "يجب وقف خلق انطباع بأن الحزب يحب العرب"، ولكن الأثبات الفعلي لانفاس هاتين الكتلتين في أجندة اليمين، هو أداء نواب الكتلتين في القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال، إذ أن كل نواب الكتلتين الـ ٣٥ متورطون بهذه القوانين، إما بالمبادرة أو بالمشاركة في المبادرة، أو التصويت تأييداً من قانون واحد وأكثر.

وزاد على هذا، مبادرة كتلة "المعسكر الصهيوني"، في الدورة الصيفية المنتهية، إلى مشروع قانون يدعو إلى استكمال بناء جدار الاحتلال على طول غور الأردن، وبشكل يجعل من منطقة أريحا جيها محاصراً، وصولاً إلى غرب جنوب الخليل.

كذلك فقد برزت كتلة "المعسكر الصهيوني" في المبادرة إلى قانون آخر يقمع الحريات، ويقضي بفرض غرامات باهظة على شبكات التواصل الاجتماعي، في حال رفضت حذف منشورات تعتبرها إسرائيل تحريضاً على الارهاب، وبقصد ما يناهض سياساتها واحتلالها، في حين أن كتلة "يوجد مستقبل" كانت قد شاركت في مبادرة لسلسلة من القوانين العنصرية، خاصة تلك التي تعاقب عائلات منفذي العمليات في الضفة والغدس المحتلة.

وقد أظهر التقرير الدوري للقوانين العنصرية والداعمة للاحتلال السابق ذكره هنا، استفحال تواطؤ كتلتي المعارضة المذكورتين مع القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال، إذ تبين أن اعتراض "المعسكر الصهيوني" على هذه القوانين في الدورة الصيفية، كان بنسبة ٢٦ر٪، بدلا من ٤١٪ في الدورتين السابقتين. فيما هيبت نسبة اعتراض "يوجد مستقبل" من ٣٣٪ إلى أقل من ٢٤٪.

الدورة المقبلة

ملاحم الدورة البرلمانية الشتوية التي ستفتتح في نهاية تشرين الأول المقبل، باتت واضحة منذ الآن، إذا لم تحدث أي مفاجآت غير منظور، فالمشروع الأكبر في تلك الدورة سيكون إقرار الموازنة العامة لعامين، وكما ذكر هنا فطالما أن الحكومة أقرت الموازنة بالإجماع، فإن هذا يعني تمرير الميزانية بسهولة في الكنيست، إذ لا تظهر جيوب معارضة للميزانية بين نواب الائتلاف الحاكم، وبالإمكان القول إن كل كتل الائتلاف الحاكم، وحتى وإن كان بعضها يرى أن الانتخابات المقبلة ستعزز قوته، ليست معنية بحل الحكومة الحالية، كون تركيبها تحقق مكاسب سياسية واقتصادية جفة للشراخ لعامين، تمثلها، وأولها جمهورا المستوطنين والحريديم، وكما يبدو منذ الآن، فإن الحالة الوحيدة التي من الممكن أن تقلب كل المعادلات، هو ظهور جوانب أخطر مما يظهر حالياً، في ما يتعلق بشبكات الفساد الجاري التحقيق فيها في محيط نتنياهو.

كتب برهوم جرابسي:

اختتم البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) في الثالث من الشهر، الجاري آب ٢٠١٦، دورته الصيفية، التي استمرت ١١ أسبوعاً، ليخرج إلى عطلة ستستمر قرابة ثلاثة أشهر. وبعد ذلك بأيام قليلة أقرت الحكومة بإجماع وزرائها وأحزاب الائتلاف، الموازنة العامة للعامين المقبلين، ٢٠١٧ و٢٠١٨، ما يوحي بأن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد ضمن ثبات حكومته الحالية لعامين آخرين على الأقل، إذا لم تقع أحداث غير منظورة حتى الآن، وعلى الرغم من المشاحنات التي شهدتها الائتلاف الحاكم في الأسابيع الأخيرة، إلا أنه أظهر حالة تماسك كبير، فسحت له المجال لسن المزيد من القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال، وسط تواطؤ ومساهمة ملحوظة من كتلتي المعارضة "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل".

فقد تميزت الدورة الصيفية بكثافة القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، لتسجل هذه الدورة ذروة غير مسبوقة في عدد القوانين التي أقرت بالقراءة النهائية، وارتفاع إجمالي هذه الفئة من القوانين التي أدرجت على جدول أعمال الكنيست، ووفق التقرير البحثي الجديد الصادر في الأسبوع الماضي عن مركز "مدار"، فقد بات مدرجا على جدول أعمال الكنيست، منذ افتتاح الولاية البرلمانية في أيار ٢٠١٥ (بعد الانتخابات)، وحتى نهاية الدورة الصيفية، ٨٢ قانوناً عنصرياً وداعماً للاحتلال، بزيادة ١٦ قانوناً عما ظهر في التقرير ذاته الصادر بعد انتهاء الدورة الشتوية الماضية.

لكن ما هو أبرز، كان عدد القوانين التي أقرت بالقراءة النهائية، إذ ارتفع عددها خلال ١١ أسبوعاً إلى ١٤ قانوناً، بدلا من ٦ قوانين حتى انتهاء الدورة الشتوية، ورأى التقرير أن ثلاثة قوانين من التي أقرت نهائياً، كان الكنيست قد أقرها بالقراءة التمهيدية في وقت سابق، ولكن تم دمجها في قانونين آخرين، وعرض التقرير مدى تواطؤ كتلتي المعارضة "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل"، مع هذه المشاريع، إذ أن جميع نواب الكتلتين متورطون، إما بالمبادرة أو التصويت تأييداً للقانون واحد وأكثر.

لكن لا يمكن الاستنتاج بأن هذه القفزة قد تحققت بفعل انضمام حزب "يسرائيل بيتينو" بزعماء أيفغدور ليبرمان إلى الحكومة، لأن هذه الكتلة كانت مبادرة ونشطة وداعمة للحكومة من دون أي تحفظ، في كل ما يتعلق بالقوانين العنصرية والداعمة للاحتلال.

زوبعات عابرة

وكان نتنياهو قد نجح مع افتتاح الدورة الصيفية في توسيع قاعدة الائتلاف الحاكم، بضم كتلة "يسرائيل بيتينو"، بزعماء أيفغدور ليبرمان إلى الحكومة، وبإستناد حقبة الدفاع لليبرمان، ما تم اعتباره "أقصاء مهيناً" للوزير السابق موشيه بعلون. وقد راقت هذه الخطوة ضجة عارمة، توهمت أوساط معينة بأن نتنياهو قد لا يصمد أمامها طويلاً، خاصة وأن الضجة انتشرت في الحلقتين السياسية والإعلامية. إلا أنه بعد مرور شهرين يتضح أكثر أن حجم تلك الضجة كان أضعف من أن يشكل خطراً على شخص نتنياهو ومستقبله السياسي، لأن الشخص الذي يقف من ورائها، ليس شخصية شعبية جارفة. كذلك فإن الوجود التي ظهرت حول تلك الضجة، وأبرزها إيهود باراك، هي أيضاً تبقى وجوها شاحبة شعبيًا، من دون رصيد قادر على تهديد مكانة نتنياهو. لكن الأساس في هذا الاستنتاج، هو أن نتنياهو مدعوم بالأساس من أوساط اليمين الأشد تطرفاً، التي أحكمت سيطرتها على حزب "الليكود" بدعم من نتنياهو ذاته، كذلك فإن حيتان المال، ووسائل الإعلام التي يسيطر بعضهم عليها، مستمرون في دعم نتنياهو، وخلق رأي عام داعم نوعاً ما له.

ووقف نتنياهو أمام عدة زوبعات في الأسابيع الأخيرة، عدا "ضجة" استبدال بعلون بليبرمان، ومن أبرزها جولتنا "غضب" لكتلة تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، ورعيه وزير التعليم نفتالي بينيت، الأولى على خلفية مطالبة بينيت بتعيين سكرتير عسكري للطاغم الوزارى المقلص للشؤون الأمنية والعسكرية، ليوزد الوزراء بالمعلومات، والجولة الثانية، كانت على خلفية اعتراض بينيت وكتلته على محاولة نتنياهو إجراء تغييرات في عمل شركة البث العام، التي ستحل محل سلطة البث العام القائمة.

وفي التناحيد كان واضحاً عدم جدية الخلاف بين الجانبين، وأن من خلف كل هذا محاولة كتلة "البيت اليهودي" بث رسالة: "نحن هنا"، إذ أن تحالف المستوطنين أظهر قلقاً خفياً من تولي ليبرمان حقيبة الدفاع، لما في ذلك من احتمال أن تتعزز قوة ليبرمان في المستوطنات، رغم أن قوته في المعال السياسية لمستوطنات الضفة تلامس الصفر، وأن قوة ليبرمان، الهزيلة أيضاً هناك، هي في بعض المستوطنات الكبرى.

وبعد هذا، وخلال، ظهرت سلسلة ملفات الفساد، التي ما زال التحقيق الأولي جارياً فيها، ولكن طبيعة الشبهات، بموجب ما يرد في وسائل الإعلام حتى الآن، ليست من المستوى الذي يطيح برئيس وزراء، إلا إذا كشفت قضايا أخرى، ليست معروفة حتى الآن، أو أنه لم يجر تسريبها للرأي العام.

الميزانية لم تكن عقبة

مقابل هذا، فقد نجح نتنياهو في ضمان استقرار حكومته الحالية لعامين إضافيين، على الأقل، بعد أن صادقت الحكومة بعد اختتام الدورة الصيفية على الموازنة العامة المزدوجة للعامين المقبلين ٢٠١٧ و٢٠١٨، إذ أن "موسم" إقرار الموازنة يكون فرصة لكافة أحزاب الائتلاف للضغط على الحزب الحاكم في قضايا مختلفة، لكون القانون يلزم الحكومة بإقرار الموازنة في الكنيست في تواريخ محددة، ولهذا فإن غالبية الحكومات الإسرائيلية سقطت في أجواء المصادقة على الموازنة العامة.

وكان نتنياهو قد واجه معارضة وزير المالية موشيه كحلون، لإقرار ميزانية مزدوجة، وهو نمط ليس مألوفاً في العالم، سوى في مملكة البحرين، التي تتبع هذا النمط من الميزانية العامة، ولاحقاً تراجع كحلون

تحذيرات إسرائيلية متطابقة من مغبة تعميق التحالف بين روسيا وإيران!

*قيام روسيا بنشر فادفات حربية استراتيجية في قاعدة

إيرانية خطوة استراتيجية مقلقة قد تنعكس سلباً على

إسرائيل *إسرائيل قد تدفع في المستقبل ثمن هذا

التحالف من طريق تعزيز قدرات إيران وحزب الله*

قالت عدة تحليلات إسرائيلية إن قيام روسيا مؤخراً بنشر فادفات حربية استراتيجية من طراز "توبوليف-٢٢" وطائرات حربية من طراز "سوخوي ٣٤" في قاعدة همدان غرب إيران خطوة استراتيجية مقلقة قد تنعكس سلباً على إسرائيل.

وأكد يوسي ميلمان، المحلل العسكري في صحيفة "معاريف"، أن الاعتبارات الروسية من وراء هذه الخطوة أوسع بكثير من تقديم المساعدة لنظام بشار الأسد في سورية، مشيراً إلى أنه من ناحية موسكو هذه ليست مجرد خطوة تكتيكية من أجل تقوية الأسد وضرب تنظيمات المتمردين، بل هي خطوة انتشار استراتيجية أوسع بكثير، هدفها زيادة النفوذ الروسي في الشرق الأوسط. كما أنها إشارة من موسكو وطهران إلى حرارة العلاقات بينهما وبصورة خاصة إلى تعاونهما العسكري.

وأضاف أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يستغل فرصة انتهاج سياسة خارجية وأمنية مترددة وغير مركزة وغير مترابطة من جانب الولايات المتحدة بقيادة للرئيس باراك أوباما، فالسياسة الأميركية تحاول تفادي التدخل في النزاعات البعيدة عنها، ولو كان الثمن الانزلاق إلى سياسة انعزالية، ومن أجل تحقيق أهدافها تزيد روسيا تعاونها مع مصر والسعودية وتعرض بيعهما سلاحاً. هذا بالإضافة إلى المصالحة بين بوتين والرئيس التركي أردوغان.

ومضى قائلاً:

تدعي مصادر إسرائيلية أن نشر الطائرات الروسية في إيران لا يشكل في هذه اللحظة تحدياً، وبالتالي لا يشكل خطراً على المصالح الإسرائيلية العليا. لكن التشديد هو على اللحظة الراهنة، ومن الواضح أن هذه الخطوة الروسية المفاجئة، في حال استمرارها، يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية وقد تؤثر على الاستراتيجية الإسرائيلية، فمن الواضح لمتخذي القرارات في إسرائيل والمستوى العسكري كذلك، أن موسكو تحاول أن تدق إسفيناً بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين في المنطقة، ولا شيء ينجح أكثر من النجاح، ومن هنا، فإن القدس والرياض وأنقرة والقاهرة ترغب في أن تكون إلى جانب النجم الصاعد في سماء الشرق الأوسط والابتعاد عن النجم الأميركي الأخذ في الاضمحلال والسطوت. لكن مصر والسعودية وحتى إسرائيل يفهمون اللعبة الروسية ودوافعها الحقيقية، وقيل كل شيء يدركون أن مغازلة روسيا لعبة خظرة بالنسبة إليهم، وأنهم استخدموا من دون رغبة منهم كحجارة لعب على رقعة الشطرنج الروسية.

من ناحيته رأى الأستاذ الجامعي إيال زيرسر، في سياق مقال نشره في صحيفة "يسرائيل هيوم"، أن إسرائيل قد تدفع ثمن التحالف المتزايد بين موسكو وطهران والذي بدأ في أيلول ٢٠١٥ ويهدف إلى مساعدة الرئيس بشار الأسد.

وقال إنه من وجهة نظر طهران فإن مرابطة طائرات روسية في أراضيها تقويها في وجه الولايات المتحدة وخصومها الإقليميين بما في ذلك إسرائيل، والحديد لا يدور حول حماية وخضوع بل عن تعاون قوتين عظميين: الأولى روسيا باعتبارها قوة عالمية، والثانية إيران باعتبارها قوة إقليمية- تتقاسم الاستراتيجية والأهداف المشتركة في المنطقة.

وبرايه فإن هذه الخطوة الإيرانية- الروسية موجهة أساساً ضد واشنطن، ومع ذلك كان الرد الأميركي متردداً بحسب ما هو متوقع من الإدارة الأميركية الحالية برئاسة باراك أوباما التي لا يدفعها شيء حتى لو الفوضى الإنسانية التي تحدث في سورية لفعّل أي شيء والخروج من الجمود والشلل اللذين فرضتهما على نفسها، ويتأكد يوماً بعد يوم أن هذه الإدارة لا تريد ببساطة سماع أي شيء عن الشرق الأوسط وكل خطواتها في هذه المنطقة باتت مفضرة من أجل رغبة ضيقة ووسائل الإعلام وليست مبنية على نظرة تاريخية بعيدة المدى.

وتابع: إن ثمن هذه الشراكة الإيرانية- الروسية والشلل الأميركي يدفعه المدنيون في سورية، وتتم جبايته الآن في مدينة حلب في شمال هذه الدولة التي تتعرض للصفص الروسي، وبينما تتحدث موسكو عن إصابة أهداف لتنظيم "داعش" فإن الصور التي تصل من هناك لا تترك مكاناً للشك في أن مصاب نتيجة القصف الروسي لمدن سورية هي المستردون والسكان الذين يؤيدونهم، لو كانت إسرائيل تسمح لنفسها بأن تفعل في لبنان وغزة ولو بنسبة ١ بالألف مما يفعله الروس في سورية لكان العالم كله قد وقف على قدميه، وفي غضون ذلك اكتشفت روسيا ما سبق أن اكتشفته إسرائيل أيضاً، وهو أن أصل الجوي غير كافي، وأن الجيش السوري الذي يعتمد على الميمنة من الجبل المعمارك البرية باتت مستنزفاً وبإمكان المتمردين الصمود في وجهه، وبناء على ذلك لا تستبعد روسيا إمكان القيام بخطوة سياسية تضمن لها تحقيق أهدافها في سورية من دون الفرق في أتون الحرب الأهلية الدائرة في هذه الدولة.

وأشار زيرسر إلى أن ثمة احتمالاً بأن تدفع إسرائيل أيضاً ثمن هذا التحالف المتزايد بين موسكو وطهران، فصحیح هو على المدى البعيد يمكن أن تجد روسيا وإيران نفسيهما في مواجهة حول سؤال ما إذا كانت سورية الأسد بعد الانتصار على المتمردين ستكون برعاية إيرانية أم روسية، لكن المشكلة من ناحية إسرائيل تظل كاملة في حقيقة أن إيران تعزز مكانتها ومصانعتها في المنطقة في وجه أي خطوة ضدها، سواء كانت أميركية أم إسرائيلية، وفي الأونة الأخيرة جرى حديث حول انتشار قوات إيرانية في جنوب دمشق ليس بعيداً عن منطقة حدود إسرائيل، فضلاً عن ذلك، فإن حزب الله باعتباره ضلعاً ثالثاً في التحالف الإيراني- الروسي يزداد قوة، فهو يكتسب تجربة عسكرية عملائية ويحصل على سلاح متقدم، وبصورة غير مباشرة يحصل على اعتراف موسكو حتى لو لم يقر الروس بذلك.

وتختم قائلاً: واضح أن توسعاً لا تعمل بوحي وعن قصد ضد إسرائيل بل على العكس، لكن إيران وحزب الله ليسا كذلك، وحتى لو كانت نيات روسيا حيال إسرائيل إيجابية فإن خطواتها في المنطقة تعزز التحدي من طرف إيران وحزب الله الذي تواجهه إسرائيل، ويبقى السؤال: هل تستطيع روسيا في ظل حدوث توتر أو حتى مواجهة بين هذه الأطراف الحؤول دون ذلك؟ إن الجواب على ذلك موجود لدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقالت ورقة "تقدير موقف" صادرة عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في تل أبيب أعدها إفرام كام وتسفي ماغين، إنه من الناحية العلانية فإن استخدام الطائرات الروسية انطلاقاً من إيران لا يؤثر كثيراً على إسرائيل، فروسيا في الأساس تتهاجم التنظيمات الجهادية في سورية (وهذه مصلحة إسرائيلية)، ولا يتخفف الأمر كثيراً بالنسبة لإسرائيل إذا خرجت طائراتها من روسيا وسورية أو من إيران. كما أن خروج الطائرات للهجوم انطلاقاً من إيران ليس من شأنه أيضاً التأثير على التنسيق المتفق عليه بين روسيا وإسرائيل، لكن الأهم هو السياق العام للتعاون الأخذ بالتوسع بين روسيا وإيران.

وأضافت أن إيران تضغط الآن من أجل التوصل إلى صفقة سلاح كبرى مع روسيا، والتي يتوقع أن تغير مكونات مهمة في قدراتها العسكرية، برغم أن التزود بمثل هذا السلاح تم منعه في قرارات مجلس الأمن للسنوات القريبة القادمة، ومن شأن إيران أن تحاول أن تستغل تواجد الطائرات الروسية أيضاً على أراضيها لتتم صفقة مثل هذه ومشاركة روسيا أيضاً في توسيع البنى التحتية النووية الإيرانية المطروحة على جدول أعمال المحادثات بين البلدين، وذلك خلافاً لرغبة إسرائيل.

موجز اقتصادي

استمرار تراجع الصادرات لأميركا وآسيا وارتفاعها لأوروبا

قال التقرير الدوري لمكتب الإحصاء المركزي حول التجارة الإسرائيلية الخارجية، من استمرار وصادرات، عن الأشهر الثلاثة من أيار إلى تموز ٢٠١٦، إن الصادرات استمرت في تراجعها إلى الولايات المتحدة الأميركية، وأيضا إلى القارة الآسيوية، برغم الطموح الإسرائيلي لزيادتها في الشرق الأقصى، في حين واصلت الصادرات ارتفاعها إلى القارة الأوروبية.

وتبين من معطيات الاستيراد أنه استمر في الارتفاع من دول الاتحاد الأوروبي، إذ ارتفع في الفترة التي يرصدها التقرير بنسبة ١١٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٥، وكانت تلك الزيادة استمرارا للزيادة بنسبة ٣١٪، بين شباط ونيسان من العام الجاري، مقارنة مع الأشهر الثلاثة من العام الماضي.

كما ارتفع الاستيراد من الدول الآسيوية، في الأشهر الثلاثة التي يذكرها التقرير، بنسبة ١٨٪، استمرارا لزيادة بنسبة ٢٤٪ في الأشهر الثلاثة التي سبقت الأشهر الثلاثة موضوع التقرير. وتراجع الاستيراد من باقي دول العالم بنسبة ٥٪، استمرارا لانخفاض من ذات الدول بنسبة تزيد عن ٢٢٪ بين شباط ونيسان من العام الماضي.

أما ما يتعلق بالصادرات، فقد ارتفعت إلى دول الاتحاد الأوروبي، في الأشهر الثلاثة من أيار إلى تموز بنسبة ١٤٪، استمرارا لارتفاع بنسبة ٥٩٪ في الأشهر الثلاثة التي سبقت، بينما تراجعت الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة ٥٪ في الفترة التي يرصدها التقرير، وهذا استمرار لتراجع بنسبة ٤٥٪ في الأشهر الثلاثة التي سبقت.

كما تراجعت الصادرات إلى الدول الآسيوية بنسبة ١٨٪، استمرارا لتراجع بنسبة ٣١٪ في الأشهر الثلاثة التي سبقت الأشهر موضوع التقرير. وكانت إسرائيل قد قالت في كثير من المناسبات إنها تطمح إلى رفع صادراتها إلى الشرق الأقصى، مع تركيز خاص على الصين والهند، إضافة إلى سعيها البحث عن أسواق في أفريقيا وأميركا اللاتينية، ولكن تبين أن أسعار البضائع الإسرائيلية لا يمكنها الصمود في المنافسة مع بضائع دول أخرى، بشكل خاص في دول مستوى المعيشة فيها أدنى بأضعاف مما هو عليه في الدول المتطورة وإسرائيل.

استمرار التمييز ضد العرب في التوظيفات الحكومية

أظهرت معطيات رسمية جديدة أن التمييز ضد المواطنين العرب في إسرائيل مستمر على مستوى التوظيفات في الوزارات، وهناك وزارات مركزية، مثل مكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية، لا يتعدى فيها العرب نسبة ٢٪.

ويجري الحديث أساسا عن المكاتب المركزية للوزارات، وليس المؤسسات التابعة لكل واحدة من الوزارات.

وتبين من تقرير عرض على لجنة برلمانية ذات صلة، أنه في هذه المرحلة يوجد ٢٠٥٣ موظفا وموظفة في تلك الوزارات، وعدد الموظفين والموظفات العرب فيها بلغ ١٩٨٨، ما يعني نسبة تقل عن ٩٪ من إجمالي الموظفين، في حين أن نسبة العرب من إجمالي السكان من دون القدس والجلون هي ١٨٪، ويتبين أن ما يرفع نسبة العرب، هي التوظيفات في وزارة الداخلية، التي تصل نسبة العرب هناك إلى ٦٣٪ من أصل ٦٨١ موظفا (٤٢٨ عربيا)، وحسب تفسير التقرير، فإن هذا الارتفاع تابع أيضا من إشغال العرب أقساما تعنى بالمجتمع العربي من بينها الأديان.

ومن دون التوظيف في وزارة الداخلية

تهبط النسبة إلى أقل من ٧٪.

ونرى في القائمة أن نسبة العرب في مكتب رئيس الوزراء ١٪ من أصل ٥٥٢ موظفا، بمعنى ٩ موظفين فقط. ونسبة العرب في وزارة الخارجية، ومثلها وزارة الأمن الداخلي (الشرطة) ٢٪، والنسبة في وزارة المالية ٣٪ من أصل ١٢٥٤ موظفا وموظفة، والظاهرة قائمة أيضا في وزارات اجتماعية، مثل وزارة التعليم، فعلى الرغم من أن نسبة الطلاب العرب من إجمالي الطلاب في المدارس الإسرائيلية في حدود ٢٤٪، فإن نسبة الموظفين في المكاتب المركزية للوزارة لا تتعدى ٩٪، وهم ١٩٠ موظفا من أصل ٢٢٠٧ موظفين، من بينهم مفتشو مدارس. وهذه الظاهرة مستمرة، على الرغم من أن الكنيست سن قبل عدة سنوات قانونا يمنح التمييز في العمل، إضافة إلى سن أنظمة تدعو إلى التمييز التفضيلي، بمعنى إصدار طعاعات لشرائح محددة بهدف سد الفجوة، ومن بينها العرب، إلا أن هذا لا يطبق على أرض الواقع.

تقرير: إسرائيليون من أكثر الدول سوءا في دفع تعويضات القضايا المالية

قال تقرير جديد للبنك الدولي إن إسرائيل من أكثر الدول سوءا التي يحصل فيها الشخص الذي يرفع دعاوى مالية ويكسبها على الأموال المستحقة، إذ تم ادراج إسرائيل في المرتبة ١٦٦ من أصل ١٨٩ دولة دخلت في قائمة التدرج.

كما أن إسرائيل تحل في المرتبة قبل الأخيرة من حيث معدل طول الفترة التي يحصل فيها الشخص على أمواله.

وكانت أكثر الدول سوءا من بين الدول المتطورة الأعضاء في منظمة التعاون OECD، اليونان، التي يصل فيها التأخير إلى ١٥٨٠ يوما، تليها إسرائيل- ٩٧٥ يوما، وبنجوة كبيرة تحل إسبانيا - ٥١٠ أيام، وبريطانيا- ٤٢٧ يوما، وألمانيا- ٤٢٩ يوما، والولايات المتحدة الأميركية- ٤٢٠ يوما، واليابان- ٣٦٠ يوما، بينما أسرع الدول في دفع المستحقات كانت النرويج - ٢٨٠ يوما.

وقالت وزارة العدل إن وزيرتها إيليت شاكيد تعمل في هذه الأيام على إعداد أنظمة جديدة، تهدف إلى تسريع الإجراءات القضائية لإنهاء الدعاوى المالية، ومعها أنظمة أخرى من شأنها أن تسرع دفع الأموال المستحقة.

فأما النمو الاقتصادي الأوساط الإسرائيلية بأن سجل في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٢٩٪ بمعدل سنوي، وهو أعلى من التقديرات المنخفضة لنمو هذا العام، الصادرة عن وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي وهي بنسبة ٢٤٪، والسبب في هذا الارتفاع هو أن مكتب الإحصاء أخطأ في تقديراته للنمو في الربع الأول من العام الجاري حينما قال إنه ارتفع بنسبة ٠٨٪، ليتبين في آخر تقرير أن نمو الربع الأول ارتفع بنسبة ٢٢٪، بما يعني ثلاثة أضعاف التقديرات الأولى، بينما ارتفع النمو في الربع الثاني بنسبة ٣٧٪.

ويقول التقرير إن النمو سجل في الربع الثاني ارتفاعا حادا، نسبيا، بنسبة ٣٧٪، بعد أن ارتفع في الربع الأول بنسبة ٢٢٪، وفي الربع الأخير من العام ٢٠١٥ بنسبة ٣٧٪. وجاء أن الارتفاع في الربع الثاني ناجم عن ارتفاع الاستهلاك الفردي العام، بنسبة ٩٪، وارتفاع الصرف العام بنسبة ٨٧٪، كما ارتفعت الاستثمارات في العقارات بنسبة ٤٪، وارتفع إجمالي الصادرات، بمعنى صادرات البضائع والخدمات معا، بنسبة ٣٨٪، علما أن صادرات البضائع وحدها تشهد تراجعا منذ قرابة العامين، بينما صادرات الخدمات تسجل ارتفاعات حادة، ما يبقى إجمالي الصادرات في حالة ارتفاع مستمر، وإن كانت بنسب أقل من السنوات القليلة الماضية.

ويضيف التقرير أن الاستهلاك على مستوى الفرد، وهو مقياس مستوى المعيشة، سجل في الربع الثاني ارتفاعا بنسبة ٥٢٪، بعد ارتفاع بنسبة ٢٦٪ في الربع الأول من العام الجاري، إلا أن النسبة للنصف الأول من العام الجاري سجلت ارتفاعا بـ ٢٨٪.

وكما ذكر، فإن مكتب الإحصاء كان قد أعلن في شهر أيار الماضي، أن نسبة النمو في الربع الجاري ارتفعت بنسبة ٠٨٪، وكانت هذه التقديرات قد قادت إلى عناوين صارخة، حول الأوضاع الاقتصادية، إلا أنه بعد فترة قصيرة جرى تعديل التقديرات للربع الأول إلى ١٣٪، ثم في منتصف الشهر الماضي عدل المكتب التقديرات مرّة ثانية ليتحدث عن نسبة ١٧٪، أما في التقرير الأخير الصادر في الأسبوع الماضي، فقد تبين أن النمو ارتفع في الربع الأول بنسبة ٢٢٪، ما يعني اقرب إلى ثلاثة أضعاف التقديرات الأولى، وتدعي أوساط في مكتب الإحصاء أن التقديرات الأولى لا تشمل دائما كل مركبات النمو، إذ أنه لاحقا تتكشف أمور أكثر، تؤدي إلى تغيير التقديرات.

وحسب المكتب فإن التقديرات الأولى دلت على تراجع حاد ليس فقط في صادرات البضائع، وإنما أيضا في صادرات الخدمات بنسبة ١٤٪، إلا أنه تبين لاحقا للمكتب أن صادرات الخدمات لم تتراجع بل سجلت ارتفاعا، وفي التقرير الأخير تبين أن صادرات الخدمات ارتفعت لوحدها بنسبة تلامس ٢٦٪.

وعلى أثر التقديرات الأولى، كان بنك إسرائيل المركزي قد أقدم في الشهر الماضي على خفض تقديراته للنمو الاقتصادي للعام الجاري ٢٠١٦، إلى نسبة ٢٤٪، وهو التخفيض الثاني في غضون ثلاثة أشهر، وساهم في خفض التقديرات، التي باتت أقرب إلى الركود، الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة التكاثر السكاني في العامين الماضيين، وكما يبدو الجاري أيضا، قد بلغت ٢٪ سنويا. وتقول محافظة بنك إسرائيل المركزي، كارنيت فلوغ، إنها لا تتوقع أن يتأثر الاقتصاد الإسرائيلي بقدر كبير من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مدعية أن الاقتصاد الإسرائيلي حصين في وجه الهزات العالمية، وأن التأثير سيكون طفيفا وغير ملموس.

وحسب تقديرات البنك ذاتها فإن النمو الاقتصادي في العام المقبل ٢٠١٧ سيكون في حدود ٢٩٪، بدلا من ٣١٪ وفق تقديرات نيسان الماضي، وقالت صحيفة "ني ماركر" الاقتصادية إن خفض تقديرات النمو للعام الجاري كان متوقعا، على أثر النمو الضعيف الذي ظهر في الربع الأول من العام الجاري، إذ ارتفع بنسبة ١٣٪ بوتيرة سنوية، وكان هذا ناجما عن التراجع في الصادرات، وخاصة صادرات البضائع.

ارتفاع تضخم تموز

وفي سياق الأوضاع الاقتصادية، سجل التضخم المالي في شهر تموز الماضي، ارتفاعا بنسبة ٠٪، وفق ما أعلنه مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في الأسبوع الماضي، إلا أن هذا الارتفاع، للشهر الرابع على التوالي، يبقى التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخير "سلبيا"، بفعل تراجع التضخم في غالبية الأشهر، وهي الحال القائمة في السنوات الثلاث الأخيرة، وهذا ناجم أساسا عن ضعف الحركة الشرائية، والتباطؤ الاقتصادي.

وبيّن التقرير أن التضخم منذ مطلع العام الجاري سجل ارتفاعا بنسبة ٠٫٤٪، وهو الارتفاع الحاصل في الشهر الماضي، إلا أنه حسب الوتيرة القائمة في السنوات الثلاث الأخيرة، فإنه في الأشهر الخمسة المتبقية من العام الجاري ٢٠١٦، بما فيه شهر آب الجاري، تظل وتيرة التضخم ضعيفة، وغالبا ما تكون سلبية، لينتهي العام الجاري، وفق تقديرات المؤسسات الاقتصادية الرسمية، بتراجع بنسبة قد تصل إلى نصف بالمئة.

كما يظهر من التقرير أن التضخم في الأشهر الـ ١٢ ما زال في حالة تراجع بنسبة ٠٫٦٪، وهو المقياس الأهم لوتيرة التضخم، وبناء على الوضع القائم، إضافة إلى ارتفاع قيمة العملية المحلية- الشيكال أمام الدولار في الأشهر الأخيرة، فإن بنك إسرائيل المركزي سيبقي، كما يبدو، الفائدة البنكية الأساسية، عند مستواها الأدنى القائم منذ نمو عامين، وهي (٠٫٠٠) دون أي مؤشر لارتفاعها.

النمو الاقتصادي يفاجئ بارتفاع بنسبة ٢٩٪ في النصف الأول من ٢٠١٦

أولى تقديرات النمو للربع الأول كانت ٠٫٨٪، ليمت تعديلها ثلاث مرات آخرها ٢٩٪ النمو في الربع الثاني ارتفع بنسبة ٣٧٪*

وقال تقرير مكتب الإحصاء إنه لولا الارتفاع المتواصل في أسعار البيوت، لكان التضخم المالي قد تراجع في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة بنسبة ١٫٨٪، بدلا من ٠٫٦٪، كما هو على أرض الواقع. وكانت أسعار البيوت قد سجلت في الشهر الماضي تراجعا طفيفا، وهذا لأول مرّة منذ فترة طويلة. وقال تقرير آخر لمكتب الإحصاء إنه بعد فحص معمق أكثر، تبين أن أسعار البيوت قد سجلت في شهري أيار وحزيران تراجعا بنسبة ٠٫٣٪.

وتأثر التضخم في الشهر الماضي من ارتفاع في أسعار الخضراوات والفواكه بنسبة ٧٫٢٪، في حين سجلت أسعار الملابس تراجعا موسميا بنسبة ٨٫٢٪.

ارتفاع أسعار البيوت بنسبة ٨٪

في سياق متصل، قال تقرير جديد للمخمن الحكومي الإسرائيلي الرئيسي إن أسعار البيوت سجلت في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفاعا بنسبة ٨٪، على الرغم من أن التضخم المالي منذ ثلاث سنوات في حالة تراجع مستمر، إلا أن ارتفاع أسعار البيوت تم لجها في الأشهر القليلة الأخيرة، ففي الربع الثاني من العام الجاري ارتفعت الأسعار بنسبة ٢٫٥٪، فيما سجلت أسعار البيوت في شهر تموز الماضي تراجعا طفيفا.

لكن الارتفاع في أسعار البيوت، وكما هو قائم طيلة الوقت، لم يكن متساويا، إذ سجلت الأسعار في تل أبيب ومنطقتها الكبرى، حيث أعلى نسبة اكتظاظ سكاني في إسرائيل، ارتفاعا وصل إلى حد ١٣٪ في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، وخاصة فيما يتعلق بالبيوت الكبرى، من ٤ غرف وأكثر، ففي تل أبيب بلغ معدل سعر البيت بهذا الحجم حوالي (٣ مليون شيكل، ما يعادل ٨٠٥ آلاف دولار، بينما سعر البيوت بذات الحجم في حيفا بلغ ١٣٧ مليون شيكل، ما يعادل ٣٥٨ ألف دولار، ولاحظ أن أسعار البيوت بهذا الحجم تراجعت في مدينة القدس بنسبة ٣٪. ليكون المعدل ١٫٩٤ مليون شيكل، ما يعادل ٥٠٤ آلاف دولار.

وكان تقرير حول ملكية البيوت في إسرائيل، صدر في الأسبوع الماضي، قد أشار إلى ارتفاع بنسبة ١٠٪ في عدد الأشخاص الذين يملكون ثلاثة بيوت وأكثر، مقارنة مع العام الماضي ٢٠١٦. لكن نسبة الارتفاع الأكبر كانت لدى من يملكون ١٠ بيوت وأكثر، ويقول التقرير إن ١٠٥٢ مليون شخص في إسرائيل يملكون بيتا واحدا، زيادة بنسبة ٥٪ عن العام الماضي، فيما أكثر من ٢٠٩ آلاف شخص يملكون بيتين، زيادة بنسبة ٦٪ و٤١٥٢٣ شخصا يملكون ٣ بيوت، زيادة بنسبة ٩٪ و٦٣٧٠ شخصا يملكون ٤ بيوت (١١٪)، و٣٥١٨ شخصا يملكون ٧ بيوت (١١٪)، و١٣٥٩ شخصا يملكون ٦ بيوت (١٢٪)، و٦٧٨ شخصا يملكون ٧ بيوت (١٨٪)، و٣٤١ شخصا يملكون ٨ بيوت (١٦٪)، و١٩٦ شخصا يملكون ٩ بيوت (٦٪)، ومن مملك ١٠ بيوت وأكثر بلغ عددهم في العام الجاري ٣٩٥ شخصا، بزيادة بنسبة ١٩٪ مقارنة مع العام الماضي ٢٠١٥.

الميزانية الإسرائيلية العامة للعامين المقبلين - ٢٣٩ مليار دولار بالمعدل!

أكثر من ٢٥٪ من الموازنة العامة لتسديد الديون والفوائد تقليص في الميزانية بنسبة ٢٪ في كل واحد من العامين المقبلين* الصرف الحكومي سيرتفع بنسبة ٥٫١٪* الميزانية تشمل سلسلة من التخفيضات الضريبية ما يؤدي إلى تقليص الميزانيات الاجتماعية*

المقبلين ذروة جديدة، ففي العام المقبل سيصل حجم مداخيل الضرائب إلى ٢٩٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل حاليا ٧٥ مليار دولار، في حين سترتفع مداخيل الضرائب في العام ٢٠١٨ إلى ٣٠٥ مليارات شيكل، وهو ما يعادل ٧٩ مليار دولار.

وتبين من التفاصيل الأولى للموازنة العامة، أن مداخيل الضرائب ستنخفض في العام المقبل ٢٠١٧ بحوالي مليار شيكل، من أصل الزيادة المتوقعة، وهو ما يعادل ٥٢ مليون دولار، بفعل التخفيضات الضريبية، التي اقترها الحكومة، وأساسها سيجت إلى كبار أصحاب رأس المال، وسط انتقادات واسعة في الأوساط الاقتصادية، التي قالت إن هذا التقليص سيأتي على حساب الميزانيات الاجتماعية، وبالتالي ميزانيات الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة.

وسيمت تخفيض ضريبة الشركات من ٢٥٪ اليوم، إلى ٢٤٪ في العام ٢٠١٧، ونسبة ٢٣٪ في العام التالي ٢٠١٨، رغم أن ضريبة الشركات كانت حتى سنوات الأفين الأولى ٢٤٪، وهذا التخفيض الحاد منع عشرات المليارات عن الخزينة العامة، خلال ١٣ عاما، كما سيتم تخفيض ضريبة الدخل بنسبة ١٪، وكل هذه التخفيضات لا تساعد الشرائح الفقيرة، كون رواتب غالبيتها الساحقة جدا لا تصل إلى مرتبة الحد الأدنى الملزم بدفع ضريبة الدخل. وسيكون الضرر لهذه الشرائح من تقليص الخدمات الاجتماعية، الملزمة بها الحكومة، بفعل التخفيض الضريبي، وتراجع المداخيل.

وكان تقرير لبنك إسرائيل المركزي صدر قبل شهرين، قال إن على إسرائيل ضخ ١٣٠ مليار شيكل سنويا، ما يعادل ٣٤ مليار دولار، كميزانية إضافية للميزانية القائمة، من أجل رفع مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لتلك القائمة في الدول المتطورة، إذ أن ما تصرفه الدولة على الخدمات للمواطنين أقل من ٣١٪ من حجم الناتج العام، في حين أن المعدل القائم في الدول المتطورة الأعضاء في منظمة OECD هو ٤٢٪، لتحل إسرائيل في المرتبة الثانية، قبل مرتبة القاع الأخيرة لدولة أستراليا.

ميزانية الجيش تتلقى إضافات من فائض الميزانية بما يتراوح ما بين ٥٩ مليار إلى ملياري دولار سنويا، في فائض مختلف الوزارات الذي ينتج كل عام، بالأساس من مشاريع لا تخرج إلى حيز التنفيذ. يضاف إلى هذا أن الحكومة تتوقع زيادة الدعم العسكري الأميركي السنوي لها، بما يقارب مليار دولار سنويا، ليرتفع إلى مستوى ٤ مليارات دولار سنويا، ابتداء من العام ٢٠١٨.

وعلى الرغم من التقليصات، إلا أن الحكومة أقرت سلسلة من زيادات الميزانيات، وخاصة تلك المخصصة للكتل البرلمانية في الائتلاف الحاكم، كي توزعها على بنود تخدم مصالحها السياسية. وقد حذرت وزارة المالية من أن الميزانيات التي حصلت عليها كتل الائتلاف الحاكم، لصرها على بنود في الميزانيات، بلغت قيمتها ٩ مليارات شيكل، موزعة على العامين المقبلين ٢٠١٧ و٢٠١٨، وهذه ميزانية ستخرق العجز في الموازنة العامة خلال العامين المقبلين، وحسب الوزارة، فإن هذه الميزانية سيتمتع الحفاظ على نسبة عجز في العام المقبل ٢٠١٧، بـ ٢٫٥٪، وفي العام التالي بنسبة ٢٫٢٥٪.

وسيرتفع العجز في العامين إلى نحو ٢٫٩٪، وهذا ما يعترض عليه أيضا بنك إسرائيل المركزي، وقسم الميزانيات في وزارة المالية، الذي حذر من أنه في حال استمر هذا الوضع، فإن ميزانية العام ٢٠١٩ ستشهد تقليصات كبيرة. فقد قالت تقديرات قسم الميزانيات في وزارة المالية إن الصرف في ميزانيات العامين المقبلين ٢٠١٧ و٢٠١٨، سيؤدي إلى عجز في ميزانية العام ٢٠١٩، بحوالي ٢٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٥٫٢ مليار دولار، قبل احتساب ما ستخلفه ميزانية العام ذاته، ما سيشكل صعوبة أمام الحكومة للصدوم أمام نسبة العجز المقرر لذلك العام وما قبله.

وقال قسم الميزانيات إن هذا الاستنتاج يتعزز مع توجهات تخفيض الضرائب، مقابل زيادة الصرف في نواح متعددة، فمداخيل الضرائب في العام ٢٠١٩، من المتوقع أن تتراجع بقيمة ١٫٥ مليار، ما يعادل ٣٫٢٥ مليار دولار بسبب التخفيضات الضريبية، التي تطرحها ميزانيتا ٢٠١٧ و٢٠١٨، وتتوقع وزارة المالية أن تسجل مداخيل الضرائب في كل واحد من العامين

تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى إقرار الموازنة العامة للعامين المقبلين ٢٠١٧ و٢٠١٨ والقراءة الأولى في الكنيست، في الشهر المقبل، أيول، في جلسة استثنائية خلال العطلة الصيفية، كي يتسنى لها الانتهاء من اقرار الموازنة العامة حتى نهاية تشرين الثاني المقبل، قبل شهر من الموعد النهائي لاقرار الموازنة الأولى، بموجب القانون. ويبلغ حجم الموازنة في العام المقبل ٢٠١٧ حوالي ٤٥٤ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١١٨ مليار دولار تقريبا، في حين تبلغ ميزانية ٢٠١٨، حوالي ٤٦٤ مليار دولار، وهو ما يعادل ١٢١ مليار دولار، إلا أن قرابة ٢٥٪ من الميزانية سيحوّل لتسديد الديون والفوائد.

وتعتمد الميزانية في كل واحد من العامين المقبلين، على توقعات بأن يكون العجز في العام الأول بنسبة ٢٫٩٪ من حجم الناتج العام، وفي العام التالي ٢٠١٨، بنسبة ٢٫٥٪، على أن يهبط العجز في العام ٢٠١٩، وفق التخطيط إلى نسبة ٢٫٥٪، إلا أن مسؤولين في وزارة المالية يتوقعون أن لا تستطيع الحكومة الحفاظ على نسبة العجز في العام ٢٠١٩، بسبب صرف العامين المقبلين. وبحسب التقديرات، فإن نسبتي العجز التي تتوقعهما الحكومة في العامين المقبلين، من شأنهما أن ترفعا الدين العام، من حيث نسبته من إجمالي الناتج العام، فقد قال تقرير جديد إن حجم الدين العام من حيث نسبته من إجمالي الناتج العام، بلغ في العالم الجاري (٦٤٪)، وهي أدنى نسبة يهبط إليها الدين العام في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن التخطيط الذي وضع قبل عدة سنوات، قال إن حجم الدين سيهبط حتى العام ٢٠١٥ إلى ٦٠٪، وهي النسبة المفضلة في الدول المتطورة، رغم الحديث عن ضرورة تخفيضها إلى ما دون ٦٠٪.

وأكثر ميزانية هي كالعادة لوزارة الدفاع، التي ستتجاوز في العام التالي ٦٠ مليار شيكل، أي ما يقارب ١٦ مليار دولار، وستتلقى الوزارة زيادة في ميزانيتها بقيمة ٢٫٦ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٦٧٥ مليون دولار، إلا أن

من إصدارات «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

في غربّة الوطن

تحرير: روضة كناعنة وإيزيس نصير

ترجمة: سلافة حجاوي



«الحركة لإنقاذ القدس اليهودية»:

مواجهة «الخطر الديمغرافي» بواسطة «جدار فصل أمني» يعزل البلدات والأحياء الفلسطينية في القدس!

***الهدف: إخراج نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني من منطقة نفوذ مدينة القدس وحدودها، كي يفقد هؤلاء جميعاً الهويات الرزقاء (الإسرائيلية) التي يتمتعون بها الآن، ما سيؤدي**

إلى ارتفاع نسبة السكان اليهود في القدس إلى ٨٠٪ من مجموع السكان في المدينة، بدلاً من ٦٠٪ كما هي نسبتهم اليوم، مقابل خفض نسبة الفلسطينيين من ٤٠٪ إلى ٢٠٪!!*!



جدار الفصل العنصري في القدس.

يهودية باي ثمن... إنه نموذج الفصل المتداعي الذي لا يزال يتمسك به جزء واسع من اليسار والوسط اليهودي بكل ما أوتي من قوة وهدفه الفصل، أكثر ما أمكن، بين اليهود والعرب،. ويخلص إلى القول إنه بمعنى ما، العنصرية الفظة والوقحة هي الطريقة الجديدة الآن لتحقيق هذا الهدف، ويبدو أن أصحابها يؤمنون بأنها تجتذب الجمهور اليهودي... إنه درب عنصري لم يصل إليه حتى اليمين في إسرائيل!

ورأي الباحث في العلوم السياسية عيران تصديقاها، أن رؤساء هذه الحركة «يفرقون الحيزين العام والافتراضي برسائل التخويف والتحريض ويستخدمون اللغة العنصرية المفضلة عند الزراع، بل أصبحت مقبولة اليوم على رؤساء الدولة أيضا، وذلك من أجل تسويق أفكارهم، ورغم ذلك، يبدو أن الجمهور لا يفتتن بهذا التقليد الباهت لليمين، كما يصدر عن «اليسار» القديم، إذ حين يتم استخدام العنصرية والبلطجية، فمن الأفضل أن نبقى مع الأصل»!

وكتب تصديقاها، في مقال نشر على موقع حركة «دولتان، وطن واحد»، إن إجراءات الفصل في أوسلو وما تلاه هي الانفصال عن عزة لم تحقق استقلال الفلسطينيين ولا السلام والأمن للإسرائيليين، وإنما غيرت فقط أنماط وطرق السيطرة الإسرائيلية على الحيز وأعدت تعريف الصراع من جديد؛ أما ما سيتمخض عن خطة هذه الحركة الجديدة فهو، كما يقول تصديقاها، «سيتم سجن الـ ١٨ عاما اليوم هم في القدس الشرقية في غيتو بين جدارين؛ جدار الفصل في المسار الاتفاقي على القدس من الشرق والجدار الذي تزوج له الحركة الجديدة»!

«جدار أمني» كي لا يكون «حفيد المفتي رئيسا لبلدية القدس»!

يشكل «الخطر الديمغرافي»، كما ذكر، هاجسا أساسيا ومحورا مركزيا في رؤية هذه الحركة، طروحاتها ونشاطاتها، وتعتبره «خطرا متفاقما باستمرار يهدق بطابع المدينة اليهودي، وخاصة على ضوء المعلومة التي تكررها وتؤكدُها الحركة في منشوراتها عن أن نحو ٦٠٪ من سكان القدس حتى سنن الـ ١٨ عاما اليوم هم من الفلسطينيين الذين يتعلمون في جهاز التعليم الفلسطيني»؛ إلى جانب أن الفلسطينيين يشكلون اليوم نحو ٤٠٪ من مجموع السكان في القدس، يمتلكون طبقا للقانون الإسرائيلي ـ حق الترشيح والانتخاب في الانتخابات لبلدية مدينة القدس، وإذا ما قرر الفلسطينيون المشاركة الجماهيرية في الانتخابات البلدية، فيسكون رئيس البلدية القادم عربيا!

ترمي خطة هذه الحركة إلى إخراج نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني من منطقة نفوذ مدينة القدس وحدودها، إذ سيفقد هؤلاء جميعا الهويات الرزقاء (الإسرائيلية) التي يتمتعون بها الآن، مما سيؤدي بالتالي إلى ارتفاع نسبة السكان اليهود في القدس إلى ٨٠٪ من مجموع السكان في المدينة، بدلاً من ٦٠٪ كما هي نسبتهم اليوم، مقابل هبوط نسبة الفلسطينيين من ٤٠٪ اليوم إلى ٢٠٪ مستقبلا!

في أنار الأخير، وعلى خلفية موجة عمليات الطعن والدھس التي وقعت في

الهدف: «تصحيح الخطأ التاريخي من العام ١٩٦٧»!!

الانتقال للسكن في هذه القرى ـ سواء بطرق قانونية أو غير قانونية ـ مما سيفاقم الخطر الديمغرافي الكبير المحقق بمدينة القدس أصلا. وقد كان هذا الخطر (الديمغرافي) سببا مركزيا وأساسيا لإقامة حركتنا هذه"
وتضيف الحركة، في شرح هدفها هذا "تصحيح الخطأ التاريخي" وتسويغه، إن "شمل نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني سكان هذه القرى في التعداد السكاني لمدينة القدس يشكل مسألا كبيرا وخطيرا في المركبات الأكثر حيوية لتطور القدس كعاصمة لدولة إسرائيل وازدهارها ـ في الأمن، الميزان الديمغرافي، مستوى المعيشة والاقتصاد"!

وتتخذ الحركة من موجة العنف الأخيرة في القدس ذريعة "لتجسيد وتأكيد الحاجة الملحة إلى إصلاح فوري للقرار الخاطئ (قرار الضم) الذي يسبب أضرارا جسيمة لعاصمة إسرائيل ولدولة إسرائيل"!

أما البود السبعة التي تتضمنها هذه "الخطة الوطنية" فهي:

- إخراج غالبية القرى العربية الفلسطينية التي تم ضمها إلى القدس في العام ١٩٦٧ من منطقة نفوذ القدس السياسية؛
- بين القرى العربية وبين مدينة القدس، يتم على الفور إنشاء جدار أمني متواصل يفصل بين الأحياء اليهودية والمناطق الفلسطينية ويكون (الجدار الأمني) موصولا بالجدار الفاصل القائم بين إسرائيل والكتل الاستيطانية وبين بقية مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)؛
- تدخل قوات الجيش الإسرائيلي والأذرع الأمنية الأخرى إلى القرى التي يتم فصلها عن القدس وتبدأ العمل فيها، تماما كما تعمل اليوم في القرى والمناطق المختلفة في الضفة الغربية؛
- يبقى على حاله، تماما، الوضع القائم حاليا في القدس الشرقية، في البلدة القديمة، في الحوض المقدس وفي الأحياء اليهودية التي أقيمت بعد حرب الأيام الستة.
- يتم إخراج نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني من حدود القدس، سيشكل اليهود، عندئذ، أكثر من ٨٠٪ من مجموع السكان في المدينة بينما ستعطب نسبة

لا تزال تتردد وتعالى أصوات الجدل الإسرائيلي الذي أثير قبل بضعة أسابيع، كما في هذه الأيام من كل عام، تزامنا مع إحياء إسرائيل "يوم القدس"، الذي صادف هذه السنة في أوائل شهر حزيران الأخير (في الرابع منه تحديدا، علما بأن تاريخ هذا اليوم يتحدد وفق التقويم العبري)، و"يوم القدس" هو "يوم عيد وطني" في إسرائيل أقره الكنيست في إطار "قانون يوم القدس"، الذي سنّه في العام ١٩٦٨، لإحياء ذكرى "توحيد شطري المدينة" تحت السيادة الإسرائيلية، في أعقاب احتلال القدس الشرقية في حزيران ١٩٦٧، ويطلق على هذا اليوم في إسرائيل، أيضا، أسماء "يوم تحرير القدس"، "يوم حرية القدس" أو "يوم توحيد القدس"، من منطلق اعتبار فرض السيادة الإسرائيلية على القدس العربية، بما فيها البلدة القديمة، "اعتقاقا من احتلال أجنبي" (!)، وهي النظرة نفسها التي جسدها وكزها، أيضا، "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل" الذي سنّه الكنيست في ٣٠ تموز ١٩٨٠ وأقر ضمّ القدس المحتلة إلى إسرائيل واعتبرها "عاصمتها الموحدة الأبدية"، وهو القانون الذي ضرب عرض الحائط بالقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي، وخاصة القرارين ٤٧٦ و٤٧٨ لسنة ١٩٨٠، وقلبهما القرارين ٢٥٠ و٢٥٣ لسنة ١٩٦٨، اللذين اعتبرا جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك صادرة الأراضي والأماك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني لإجراءات باطله!

ويتصاعد الجدل، تباعا، تفاعلا مع ما تقوم به حركة سياسية جديدة من نشاطات وما تعرضه من طروحات تتعلق بواقع مدينة القدس ومستقبلها كعاصمة "يهودية وصهيونية"، لدولة إسرائيل وما يستدعيه هذا من "حلول" ينبغي طرحها وتنفيذها لما تصفه الحركة بأنه «معضلة القرى والأحياء العربية (الفلسطينية) في القدس وحولها» و«المعضلة» التي تقصدها هذه الحركة هي «المعضلة الديمغرافية» الأخذة في التفاقم وتشكل خطرا محدقا بالطابع اليهودي والصهيوني للقدس كعاصمة لدولة إسرائيل، وتقرّر الحركة بأن «الخطر الديمغرافي، هذا كان سببا أساسيا في إنشائها»!

وتقول هذه الحركة، التي تطلق على نفسها اسم «الحركة لإنقاذ القدس اليهودية»، إن «مسألة إنقاذ القدس اليهودية هي مسألة يهودية، لا مسألة يمين ولا يسار»؛ وللتأكيد ذلك، تتسوق الحركة ما تقول إنه نتاج استطلاع للراي أجرى قبل أشهر قليلة تبين منहां أن «أكثر من ٧٠٪ من الجمهور اليهودي في إسرائيل عامة، و٦٣٪ من السكان اليهود في القدس، يؤيدون القدس، (المتخلص من) القرى العربية الـ ٢٢ التي جرى ضمها إلى القدس في العام ١٩٦٧ وإخراجها من منطقة نفوذ مدينة القدس ومن السيادة الإسرائيلية»!

وكانت هذه الحركة قد أنشئت على خلفية موجة عمليات الطعن والدھس الأخيرة التي شهدتها إسرائيل وخاصة في منطقة القدس وضواحيها، ويهدف من هذه الموجة، «على حد قول مؤسسها وقادتها، اللذين يدعون الآن إلى وضع خطة انفصال جزئي عن القرى الفلسطينية حول القدس الشرقية».

وتضم المجموعة المؤسسة لهذه الحركة وزراء وأعضاء كنيست سابقين، من بينهم وأبرزهم: حايميم رامون، نيسيم زفيلي، حياي مروز، منير شطريت، إضافة إلى قادة ومسؤولين عسكريين وأمنيين سابقين، من بينهم: دافيد تسور، القائد السابق في شرطة إسرائيل؛ أيبيه عيميت، القائد السابق لشرطة الإسرائيلية في لواء القدس؛ أليك رون، القائد السابق للشرطة الإسرائيلية في لواء الشمال؛ عاموس بارون، الجنرال (احتياط) في الجيش الإسرائيلي ومدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية سابقا؛ عامي أyalون، الجنرال قائد سلاح البحرية (احتياط) ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) سابقا؛ شاؤول أريغليي، الجنرال (احتياط) في الجيش والمختص بخطة جدار الفصل والمرشح الـ ١٢ في قائمة حركة «ميرتس» لانتخابات الكنيست الـ ١٧ (التي جرت في آذار ٢٠٠٦)، عميرام ليفين، الجنرال (احتياط) القائد السابق للمنطقة العسكرية الشمالية والنايب السابق لرئيس جهاز الموساد؛ أوري ثمان، رئيس سابق لقسم الأبحاث في جهاز «الموساد» أمير حيشين، مستشار الشؤون العربية لدى رئيس بلدية القدس الأسبق، تيدي كوكليك، وغيرهم.

ويتعتبر حايميم رامون مؤسس هذه الحركة، إذ كان أول من أعلن عن مسعى إقامتها في أواخر شهر كانون الأول ٢٠١٥ (لمنع تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، كما قال)، مع أن انطلاقها العلنية الرسمية كانت في أوائل شهر شباط الأخير، ورغم أن الحركة تعلن عدم ارتباطها بأي حزب سياسي إسرائيلي وأنها ليست يمينيا ولا يسارًا، إلا أن الغالبية الساحقة من مؤسسيها، أعضائها وقادتها هم من المحسوبين، حاليا وسابقا، على معسكر «اليسار» والوسط، السياسي في إسرائيل، ناهيك عن أن فكرة «الفصل» في القدس هذه كان طرحها أيضا رئيس «المعسكر الصهيوني»، إسحاق هيرتسوغ، وذلك ضمن خطابه الأخير في مؤتمر «معهد دراسات الأمن القومي» الذي عقد في بداية السنة الحالية، فقد طرح هيرتسوغ في خطابه المذكور «مشروعا سياسيا» مكونا من ثلاث مراحل، كانت الأولى من بينها: إجتام جدار الفصل في مسار الاتفاقي

في «الخط التاريخي»!

تتحرر «الحركة لإنقاذ القدس اليهودية» خطة مكونة من سبعة بنود (كما هي منشورة على موقعها الرسمي) تصفها بأنها "خطة وطنية" ترمي إلى تحقيق الهدف الذي أقيمت الحركة نفسها من أجله ويتمثل في "تصحيح الخطأ التاريخي من العام ١٩٦٧" من خلال "التعبير عن رأي الغالبية الساحة من الجمهور الإسرائيلي، وبضمها غالبية الجمهور اليهودي، المؤيد للانفصال عن "الخط الأخير في مؤتمر "الخط التاريخي من العام ٢٨ قررت حكومة إسرائيل في العام ١٩٦٧ ضمها إلى منطقة نفوذ مدينة القدس السيادية، علما بأنها لم تكن تابعة لمدينة القدس في أي يوم من الأيام، بل كانت تابعة لمحافظة الضفة الغربية"!

«الخط التاريخي» الذي تراه هذه الحركة، إذن، هو "ضم القرى الفلسطينية إلى منطقة نفوذ مدينة القدس" وليس احتلالها العسكري، بكل ما يعنيه ذلك وما يترتب عليه، و"الإصلاح" الذي تقترحه هذه الحركة لهذا "الخط التاريخي" هو فصل هذه القرى ومحاصرتها بجدار عزل عنصري جيد وحرمان سكانها من "الهويات الرزقاء" وليس رصد الميزانيات اللازمة لحل مشكلاتها اليومية والبنويبية، بل تحريرها كليا وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، بدلا من «إبقائها تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية»، وفق ما تنص عليه هذه الخطة؛ وترفض الحركة حل رصد الميزانيات اللازمة لتحسين أوضاع القرى والأحياء الفلسطينية المقدسية وسكانها، لسببين اثنين يكمل أحدهما الآخر ـ كما توضح في باب "استئلة وأجوبة" على موقعها الرسمي، الأول: لأن «مسألة ظروف حياة سكان القرى والأحياء الفلسطينية في القدس مع ظروف حياة مواطني إسرائيل، بعد الإهمال والإقصاء طوال نحو ٥٠ عاما، ستلقتي بعيه اقتصادي جديد، ثقيل جدا ولسنوات عديدة قادمة، يصل إلى عشرات مليارات الشواكل، وستخلق مشاكل جديدة وحادة جدا لدولة إسرائيل"؛ والثاني: لأن "رفع مستوى المعيشة في القرى والمخيمات حول القدس لجهة مساواة ظروف حياة السكان فيها بظروف حياة السكان في الأحياء اليهودية سيخلق ضغوطا شديدا من جانب السكان في مناطق السلطة الفلسطينية الذين سيرغبون في

- نسبة التكاثر السكاني ـ ٧,٥٠ (١,٥٦٠).

- ميزانية البلدية الإجمالية: ٥,٣٧٠,٤٤٧,٠٠٠ شيكل.

- القدس الشرقية:

- المساحة الإجمالية: ٧٠٫٢ كيلومتر مربع.

- ١٢ حيا يهوديا كبيرا، يسكن فيها: ١٩٨٥٦٥ نسمة (أقيمت هذه الأحياء على ٢٥ كيلومترا مربعا قامت الدولة بمصادرتها من أصحابها الأصليين).

- ٢٨ قرية وحيا عربيا، يسكن فيها: ٢٩٦٧١٩ نسمة.

- البلدة القديمة:

- المساحة الإجمالية: ٨٧١ دونما.

- يسكن فيها: ٢٨ ألف عربي مسلم، ٦ آلاف عربي مسيحي؛ ألفان من الأرمن؛

- ألفان من اليهود.

- العرب مقارنة بالمواطنين اليهود:

- سكان (مقيمون) غير مواطنين ـ نحو ٢٠ ألفا.

- مفصولون جزئيا ـ خمس السكان يقيمون خارج السور.

- مقاطعة الانتخابات البلدية: في العام ٢٠٠٨ ـ شارك ١٪) وفي العام

- ٢٠١٣ ـ ٢٠٠٨، شارك ٠٫٨ ٪.

- جهاز تعليمي متصل وناقص (بدون شهادة بجزوت إسرائيلية، نسبة التسرب ٤٠٪، نقص نحو ألف غرفة تعليم و ١٠روضات ما قبل الإلزامية).

- مواصلات عامة منفصلة.

- مجالات عمل وتشغيل مختلفة.

- مناطق تسلية وتجارة منفصلة.

- أكثر فقرا (٨٥٪) من الأطفال تحت "خط الفقر".

- الميزانية: صتهم مقابل حصه اليهود ـ ١٠/٨٠.

- الخدمات (النسبة مقابل اليهود): عيادات الأم والطفل ـ ٤/٤٥؛ البريد ـ

- ٩/٤٢؛ الكثافة السكانية للفرد ـ ١٧/٢٠؛ البناء ـ ٥٠/١٢٥؛ مكاتب الخدمات

- الاجتماعية ـ ٣/١٨.

متابعات

وزير "القدس والتراث" الإسرائيلي يطرح مشروعين ضمن خطة ترمي إلى أسرلة الفلسطينيين المقدسيين!

طرح وزير القدس والتراث الإسرائيلي، زئيف الكين (الليكود)، مؤخرًا، مشروعين يتعلقان بالفلسطينيين، ضمن خطة ترمي إلى أسرلة الفلسطينيين المقدسيين وما وصفه بتعزيز "السيادة" الإسرائيلية في القدس الشرقية.

ويقضي المشروع الأول بإدخال المنهاج الدراسي الإسرائيلي إلى المدارس، ويشجع المشروع الثاني انخراط الشبان المقدسيين في "الخدمة المدنية" الموازية للخدمة العسكرية في جيش الاحتلال الإسرائيلي.

ونكرت تقارير نُشرت في الصحافة الإسرائيلية، قبل أسبوعين، أن وزارة الكين رصدت للمشروع الأول مبلغ ٢٠ مليون شيكل، بهدف تنفيذ أعمال ترميم وتطوير في المدارس العربية في القدس الشرقية. واشترطت الوزارة هذه الأعمال، التي تشمل ترميم مبان وإدخال صف حواسيب ومختبرات ومكيفات هوائية وما إلى ذلك، بأن يدرس المنهاج الدراسي الإسرائيلي فيها، وهو منهاج لا يعترف بالحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في هذه المدينة.

يشار إلى أن معظم المدارس في القدس المحتلة تُدرس المنهاج الفلسطيني ويتقدم خريجوها لامتحانات التوجيهي، لكن في السنوات الأخيرة، تطرح بعض هذه المدارس على تلاميذها تعلم المنهاج الإسرائيلي، والتقدم لامتحانات البجروت، الموازية في إسرائيل لامتحانات التوجيهي، بادعاء تسهيل قبولهم في الجامعات الإسرائيلية. ويدرس المنهاج الإسرائيلي في عشر مدارس فقط في القدس الشرقية من أصل ١٨٠ مدرسة في جهاز التعليم الحكومي وجهاز التعليم الخاص، الذي يحصل على ميزانيات جزئية من وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية. وتتوقع السلطات الإسرائيلية أن يرتفع عدد هذه المدارس إلى ١٤ في العام الدراسي المقبل ٢٠١٦ - ٢٠١٧.

وتبلغ نسبة التلاميذ الفلسطينيين في القدس الذين يتقدمون لامتحانات البجروت ٣٪، وصادقت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، العام الماضي، على "برنامج تربوي" لمدارس القدس المحتلة وشمل تفضيل المدارس التي تُدرس المنهاج الإسرائيلي، لكن تبين من مداولات بين وزارة التربية والتعليم ووزارة القدس والتراث الإسرائيلييتين أن الميزانيات ليست مخصصة لساعات دراسية وإنما لتطوير وترميم مدارس، بهدف إغراء هذه المدارس بتدريس المنهاج الإسرائيلي.

واعتبر الكين أنه من شأن تدريس المنهاج الإسرائيلي في مدارس الفلسطينيين في القدس أن يعزز "السيادة الإسرائيلية" في القدس المحتلة، علماً أن سلطات الاحتلال ملزمة بتوفير خدمات للمدارس في القدس الشرقية من دون اشتراط ذلك بتدريس المنهاج الإسرائيلي. وفي إطار المشروع الثاني، تشجيع شابات فلسطينيات مقدسيات على الانخراط في "الخدمة المدنية"، تجرّي محاولات لإغراء المدارس الفلسطينية على تشجيع هذه الخدمة من خلال منح هذه المدارس امتيازات أيضاً. وتأتي هذه المحاولات الإسرائيلية في الوقت الذي يتزايد فيه الشعور في إسرائيل، في السنوات الأخيرة وخاصة منذ اندلاع الهبة الشعبية الفلسطينية الحالية، منذ خريف العام الماضي، بأن القدس "ليست موحدة"، وانعكاس ذلك من خلال امتناع غالبية الإسرائيليين عن زيارتها.

وكان مشروع "الخدمة المدنية" في القدس الشرقية قد بدأ في العام ٢٠١١، وانخرط فيه ١٠ شابات. لكن بحسب معطيات جديدة، نُشرتها صحيفة "يديعوت أحرونوت"، الأسبوع الماضي، فإن هناك قرابة ١٠٠ شابة فلسطينية منخرطات في "الخدمة المدنية" في القدس المحتلة، بعد أن أنهين دراستهن الثانوية. وتنفذ الشابات ذلك في المدارس ورياض الأطفال وصناديق المروضي.

واعتبر الكين أنه بالإمكان زيادة عدد الشابات والشبان من القدس الشرقية الذين سينخرطون في "الخدمة المدنية"، وادعى أن "وزارة القدس والتراث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم من أجل تحسين نوعية التعليم في القدس الشرقية، بواسطة تعزيز المنهاج الإسرائيلي والمدارس التي يدرس فيها". وأضاف أنه "انظر إلى الخدمة المدنية على أنها عامل اندماج الأهم للأقلية السكانية عموماً وسكان القدس الشرقية خصوصاً... ومن شأن ذلك خفض مستوى التوتر وتشجيع التشغيل المحلي وتعزيز السيادة الإسرائيلية في المدينة".

ومن أجل إغراء الشابات والشبان الفلسطينيين على الانخراط في "الخدمة المدنية"، تزعم السلطات الإسرائيلية أن من يؤدي هذه الخدمة سيحصل على امتيازات يحصل عليها اليهود الذين يؤدون "الخدمة الوطنية" كبديل للخدمة العسكرية. وقال الكين إن انخراط فلسطينيات في "الخدمة المدنية" هو "مصلحة إسرائيلية عليا" إلى جانب "وجود أهمية خاصة للمدارس التي تسمح لتلاميذها باختيار المنهاج الدراسي الإسرائيلي. ومثل هذه الخطوات من شأنها أن تبتدأ التوتر وإحلال الهدوء والأمن في العاصمة في الأمد البعيد".

وجاء طرح الكين هذا بعد صدور دراسة جديدة حول الأوضاع في القدس الشرقية حملت عدداً من التوصيات بهذا الشأن (اقرأ عن الدراسة على هذه الصفحة).

لكن الكين لم يأخذ من هذه التوصيات سوى التلويح باستمرار الوضع القائم في القدس الشرقية إذا لم يتم تدريس المنهاج الدراسي الإسرائيلي وانخراط الشبان الفلسطينيين في "الخدمة المدنية" وهي مشروع صهيوني لا علاقة لفلسطينيي القدس به بتاتا. ولم يتطرق الكين وحكومته إلى توصيات أخرى مثل وقف عزل القدس عن الضفة.

وطالب مركز عدالة لحقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل الكين والمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، بالغاء اشتراط تحويل ميزانيات لترميم المدارس في القدس الشرقية بتدريس المنهاج الإسرائيلي في هذه المدارس.

وأكدت المحامية سوسن زهر، من مركز عدالة، في رسالة بعثت بها إلى الكين ومندلبليت قبل أسبوعين، على أن الشرط الذي تفرضه الوزارة غير قانوني، مشددة على أن "التشريعات القانونية تمنع تخصيص الميزانية بشكل غير متساو وتمييز بين المؤسسات الممولة من قبل الوزارات ومن قبل السلطات المحلية، وتؤكد هذه التشريعات أن الميزانيات الحكومية والبلدية لا بد أن تُخصص بشكل متساو وعلى أساس معايير واضحة ومكتوبة".

كذلك أكدت المحامية زهر أن وزارة شؤون القدس لا تملك الصلاحيه لاتخاذ هكذا قرار، وأن "قرار اشتراط التمويل غير قانوني لأنه خارج صلاحيه وزارة شؤون القدس. ليس من صلاحية هذه الوزارة أن تتدخل في مضامين مناهج التعليم في المدارس، إذ يخضع هذا المجال إلى صلاحيات وزارة التربية والتعليم، كما أن وزارة شؤون القدس ليست مخلولة، بأي حال، بالمس بحقوق دستورية دون قانون يحدد لها هذه الصلاحيه بشكل واضح".

إعداد: بلال ظاهر

دراسة إسرائيلية جديدة:

الأوضاع الاقتصادية سبب مركزي للهبة الفلسطينية الحالية في القدس الشرقية!



مدرسة في القدس الشرقية

يوجد ٢٢ مكتب رفاه اجتماعي و٣٠٠ عاملة اجتماعية في القدس الغربية. ورات الدراسة أن واقع القدس الشرقية المذكور أعلاه أوجد تحولات من خلال ثلاث مراحل لدى الشبان. أولاً، هم يتمتعون الشعور بالإحباط والظلم والإهمال المتواصل لنهوضهم؛ ثانياً، واستناداً إلى فرصهم المحدودة، يحسبون مستقبلهم المشابه من حيث إمكانيات العمل؛ ثالثاً، يتبلور لديهم الإدراك بأنه ليس هناك ما يخسرونه، ويجري التعبير عن ذلك من خلال الوضع الأمني المتردّي.

توصيات تجاهلها الحكومة الإسرائيلية

أكدت الدراسة على أن عدة خطوات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية بادعاء مواجهة الهبة الشعبية ومحاولة إخمادها، مثل سحب إقامة عدد من المقدسيين ووضع المعكبات الإسمنتية التي تفصل بين البلدات الفلسطينية والمستوطنات في القدس الشرقية وبحث إمكانية إبعاد عائلات منفذي عمليات من القدس إلى قطاع غزة، هي بمثابة وضع "لاصقة صغيرة على جرح نازف"، وأنها "ليست ناجعة من أجل اجتثاث الدوافع الأساسية التي تدفع فتية في السادسة عشرة غير خائفين من أخذ سكن مطبخ والحاق الأذى بإسرائيليين".

وقالت الدراسة إن السعي لتحسين الوضع الاقتصادي ليس السبب الوحيد لمشاركة المقدسيين في الهبة، وأن بين أسبابها الجمود السياسي وقضية مكاتمتهم القانونية "والتطرف الديني في المساجد". لكن تحسين الوضع الاقتصادي يجعل الفلسطينيين في القدس، بحسب الدراسة، يفكرون بأن ثمة ما يمكن أن يخسرونه في حال تنفيذ عملية.

وأوصت الدراسة بأن "يبلور وزير شؤون القدس (زئيف الكين) بالتعاون مع وزراء الرفاه والمالية والتربية والتعليم إستراتيجية جديدة في كل ما يتعلق بسياسة حكومة إسرائيل في أحياء شرقي القدس، ويوصى ببناء هذه الإستراتيجية بالتعاون مع بلدية القدس ومن خلال الحوار مع ممثلي الأحياء، من أجل فهم ضائقهم وبطورة خطة عمل منظمة ومشاركة في الجانبين التعليمي والتشغيلي".

في الأمد القصير، دعت الدراسة إلى استثمار ميزانيات واسعة من أجل زيادة عدد الغرف الدراسية في المدارس البلدية الرسمية، الابتدائية وفوق الابتدائية، وتحسين نوعيتها، خاصة وأنها تخضع لإشراف البلدية ووزارة التربية والتعليم، وكذلك على المدارس المعترف بها وغير الرسمية، من أجل زيادة الإشراف عليها هي الأخرى.

كما أوصت الدراسة بإلزام كافة المدارس الفلسطينية في القدس بتعليم اللغة العبرية كموضوع إلزامي ومن سنن مبكرة، بادعاء تمكين الخريجين من الحصول على شهادة بجروت، بدل التوجيهي، كذلك أوصت الدراسة بإقامة أطر للتربية غير الرسمية وبرامج إثراء بعد الدوام المدرسي.

وفي الجانب التشغيلي، دعت الدراسة إلى إقامة مناطق تجارية وصناعية بالقرب من البلدات الفلسطينية العدمسية القليلة، مثل جبل المكبر وبيت حنينا، ودفع الأمد الأدنى من الأجر على الأقل. وقالت الدراسة إن ثمة أهمية خاصة لتشجيع شركات إسرائيلية وعربية، وخاصة في مجال الهاي-تك، لإقامة فروع لها في القدس الشرقية.

وفي الأمد البعيد، أوصت اللجنة بوضع حلول لقبول سكان القدس الشرقية في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلي، بادعاء تحسين ظروف حياتهم، وأوصت الدراسة بإدخال المنهاج الدراسي الإسرائيلي إلى كافة مدارس القدس الشرقية، أو إضافة "مواضيع إسرائيلية" إلى المنهاج الفلسطيني، وأوصت الدراسة أيضاً بأن تعيد الحكومة الإسرائيلية النظر في القيود التي تفرضها على دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية أو على الأقل تسهيل الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بذلك، استناداً إلى المفعول الإيجابي لخطة كهذه على التجارة والتشغيل في القدس الشرقية. كما دعت الدراسة إلى وضع خطة طويلة الأمد من أجل تطوير القطاع الخاص في القدس الشرقية.

وحذرت الدراسة من أن الهدوء النسبي في الوضع الأمني في القدس الشرقية، في الأشهر الأخيرة، "لا يبدل أبداً على القدرة الكامنة في برميل البارود في القدس الشرقية لأن ينفجر في المستقبل ويؤدي إلى سقوط ضحايا إسرائيلييين آخرين. لكن في حال تطبيق التوصيات أعلاه، سيرزاد بشكل كبير "ثمن الخسارة" التي ستحجب من سكان الأحياء في حال اتجهوا إلى المشاركة في دائرة العنف، وهذا الثمن، غير الموجود حالياً، سيهدد بالمس بإمكانيات التعليم والتشغيل والرفاه المستقبلي لشبان المنطقة".

جهاز تعليم ضعيف ومهمل

تصف الدراسة جهاز التعليم الفلسطيني في القدس الشرقية، الذي يتعلم فيه حوالي ١٠٠ ألف تلميذ، بأنه ضعيف ومهمل من حيث نوعيته وبنيتها التحتية، ويتحمل الاحتلال الإسرائيلي، الحكومة والبلدية، المسؤولية الأساسية عن هذا الوضع لأنه منع تطوير المؤسسات التعليمية في القدس الشرقية ووضع الدعم الخارجي لها. بادعاء أن القدس الشرقية هي جزء من إسرائيل، بعد تطبيق القانون الإسرائيلي عليها والادعاء بضعها.

توجد في القدس الشرقية ثلاثة أنواع من المدارس: مدارس بلدية رسمية، مدارس غير رسمية ومدارس خاصة، والفرق الأساسي بين النوع الأول والنوعين الآخرين، هو أنه في المدارس البلدية الرسمية يتم تدريس اللغة العبرية كموضوع إلزامي، ومضامين كتب التعليم تخضع لإشراف بلدية القدس بشكل دائم، لكن بسبب النقص الشديد في عدد غرف الدراسة في المدارس البلدية الرسمية فإن ٤٣٪ من التلاميذ في سن المرحلة الابتدائية يتعلمون فيها، بينما يتعلم الباقيون، ٥٧ ألف تلميذ، في النوعين الآخرين من المدارس التي لا تخضع لمضامين التعليم فيها لإشراف البلدية.

وتعتبر المدارس البلدية الرسمية بنظر المقدسيين أنها مدارس ضعيفة وليست نوعية، ومهملة، وأشارت الدراسة إلى أنه لهذا السبب يتعلم فيها أبناء الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفاً. ولا ينحصر النقص الشديد في مقاعد الدراسة في المدارس الابتدائية، ويتسرب من الدراسة قرابة ٣٠٪ من الذين ينهمون المدرسة الابتدائية بصورة تلقائية من المدارس فوق الابتدائية بسبب النقص في المقاعد الدراسية. إضافة إلى ذلك هناك التسرب من الدراسة بسبب عدم القدرة على التحصيل الدراسي أو الحاجة إلى الخروج إلى العمل، بحيث يتسرب ١٦٪ من صفوف العاشر و٢٦٪ من صفوف الحادي عشر و٣٣٪ من صفوف الثاني عشر، ما يعني أن نصف التلاميذ في القدس الشرقية لا يبنهون ١٢ سنة تعليم. وفي سياق الهبة الشعبية الفلسطينية الحالية، قالت الدراسة إنه "استناداً إلى هذه المعطيات وإلى العلاقة بين مستوى التعليم والتطور التشغيلي والاقتصادي، والعلاقة بين عدم القدرة على التطور وكسب الرزق وبين التوجه نحو العنف والجريمة، فإنه ليس مفاجئاً أن مجمل منفذي العمليات من القدس الشرقية، منذ خريف ٢٠١٥، والتي أصيب فيها إسرائيلي واحد على الأقل بجروح متوسطة أو أخطر، هم من الذين يفكرون لتعليم أكاديمي".

وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن "مستقبل حوالي ٦٠٪ من تلاميذ صفوف الثواني عشر في أحياء القدس الشرقية الذين يجتازون امتحانات التوجيهي المحلية ليس واعداً"، إذ أن مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلي لا تعترف بشهادة التوجيهي، التي تمنحها ١٧٢ مدرسة في القدس الشرقية من أصل ١٨٠ مدرسة. وفي هذا الواقع يضطر حاملو التوجيهي إلى الدراسة في الجامعات والكليات في الضفة الغربية أو خارج البلاد وخصوصاً في الدول العربية، وهو أمر مكلف.

وأضافت الدراسة أنه حتى بعد الحصول على الشهادة الجامعية، فإن فرص العمل في إسرائيل ضئيلة، إذ أن إسرائيل لا تعترف بشهاداتهم، ويضطرون إلى تجاوز امتحانات خاصة بموضوع دراستهم. ويقود هذا الحال خريجي الجامعات، وكذلك أولئك الذين تسربوا من المدارس، إلى أحد أمرين، إما الهجرة أو العمل بمهن لا تحتاج إلى تأهيل ورغم المشاكل ومحدودية الفرص.

ورغم أن سوق العمل الإسرائيلية تحولت إلى الملجأ الأخير أمام المقدسيين، إلا أن فرص العمل فيها أيضاً محدودة إضافة إلى الأسواق التي يصطدم بها المقدسي هناك، وأولها معرفة اللغة العبرية. وادعت الدراسة أن السبب هو عدم تدريس العبرية في الغالبية الساحقة من مدارس القدس الشرقية، وأمر آخر يواجهه المقدسي في سوق العمل الإسرائيلية هو الأجر المتدني الذي يحصل عليه العمال من الضفة الغربية، ووجود مصلحة لدى إسرائيل لتشغيل عشرات آلاف العمال الفلسطينيين من الضفة.

وإلى هذا الوضع إلى بقاء المقدسيين في بلداتهم وأحيائهم في القدس الشرقية والعمل بوظائف جزئية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الفقر. وبحسب الدراسة فإنه يوجد في القدس الشرقية ٨٥٠ طفل جرى تعريفهم بأنهم يعيشون في خطر، لكن الإهمال والتمييز من جانب البلدية قائم في معالجة هذه الظاهرة أيضاً، إذ تعمل لصالح سكان القدس الشرقية خمسة مكاتب رفاه اجتماعي و٨٨ عاملة اجتماعية، بينما

صدرت عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، في شهر تموز الماضي، دراسة جديدة بعنوان "العلاقة التي يصعب جدا علينا تقبلها: التراجع المتواصل في الوضع الاقتصادي لعرب القدس الشرقية كسبب مركزي لاندلاع موجة الإرهاب الحالية"، أعدها الباحث في مجال العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، عميت أفراطي.

ووفقاً لهذه الدراسة، فإن "الجذور العميقة لموجة الإرهاب الحالية نابعة بالأساس من اليأس المتواصل، ومن وضع اقتصادي مضحل ومن إدراك الشبان الفلسطينيين أن كافة الطرق مسدودة أمامهم"، مشيرة إلى أنه "رغم ذلك، فإن الجوانب الاقتصادية لموجة الإرهاب هذه لا تُذكر في الخطاب العام في إسرائيل، الذي يميل إلى صبغها بحرب دينية إسلامية، ظلمية وداعشية، يشارك فيها شباب فلسطينيون يقصدون الموت ويرون العالم بشكل مختلف". لكن الدراسة شددت على أن "التدقيق في مميزات منفذي العمليات في إسرائيل في الفترة الأخيرة يبين أنهم علمانيون، شبان صغار، غير متعلمين ولا ينتمون إلى تنظيمات".

واستعانت الدراسة باستطلاع أجراه في آذار الماضي "مركز العالم العربي للبحوث والتنمية - أورا" ومقره في رام الله، ويظهر منه أن السبب الأساسي للهبة الفلسطينية الحالية، برأي النسبة الأعلى من الشبان الفلسطينيين المشاركين في الاستطلاع، وبلغت ٣٣٫٨٪، هو إحباط شبان فلسطينيين كثيرين من وضعهم الاقتصادي. واعتبرت الدراسة أن هذا المعطى ينسجم مع معطى آخر أورده "مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب"، وهو مركز إسرائيلي، مفاده أن ٧٥٪ على الأقل من العمليات التي وقعت داخل الخط الأخضر، منذ أيلول الماضي، نفذها شبان تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ - ٢٢ عاماً ويسكنون في بلدات وقرى القدس الشرقية وخاصة تلك التي تسودها أوضاع اجتماعية - اقتصادية متردية للغاية.

وتبرز في هذا السياق بلدة جبل المكبر، وهي إحدى البلدات الأكثر فقراً في القدس الشرقية، الخاضعة لمنطقة نفوذ بلدية القدس، التي نفذت تسعة من سكانها، بين أيلول ٢٠١٥ وأيار ٢٠١٦، عمليات أصيب فيها إسرائيلي واحد على الأقل بجروح متوسطة أو أخطر، وقُتل فيها أربعة إسرائيلييين، من بين ٢٨ عملية كهذه نفذها شبان من سكان القدس الشرقية في الفترة نفسها. وأشارت الدراسة إلى قريتين أخريين في القدس الشرقية وضعهما الاقتصادي مترد، وهما بيت حنينا التي نفذ سكان منها خمس عمليات، وصور باهر التي نفذ سكان منها ست عمليات. وأشارت الدراسة في المقابل، إلى أنه من ضاحتي الشيخ جراح وباب الزهراء، اللتين يعتبر وضعهما الاجتماعي - الاقتصادي مرتفعاً نسبياً، لم يخرج من بين سكانهما أي منفذ عملية.

وأضافت الدراسة أن الادعاء الذي يعتبر أن تنفيذ هذا العدد من العمليات داخل الخط الأخضر مرده إلى حرية تنقل الفلسطينيين المقدسيين في القدس الغربية وداخل الخط الأخضر، "لا يمكنه أن يفسر سبب الارتفاع الكبير في ضلوع هؤلاء (المقدسيين) في دائرة العنف في هذه الفترة بالذات"، إلى جانب ذلك، فإن هذا الادعاء لا يفسر سبب تنفيذ سكان من البلدات الأكثر فقراً في القدس الشرقية عمليات بنسبة عالية، ولا يفعل ذلك سكان البلدات "الميسورة" أكثر.

ولفتت الدراسة إلى أن الفلسطينيين في القدس المحتلة عموماً، وعددهم ٣٢٠ ألف نسمة تقريبا، يعانون من وضع اقتصادي سيء، وعلى الرغم من أن مشاركة فلسطينيي القدس، الذين في سن العمل، في قوة العمل مرتفعة، حيث تبلغ نسبة العاملين ٨٢٪، بينما هذه النسبة بين نظرائهم اليهود ٧٢٪، إلا أن دخلهم منخفض جداً، خاصة وأن الظاهرة المنتشرة في القدس الشرقية في هذه الناحية هي العمل الجزئي وغير المهني، أي الذي لا يجتاز إلى دراسة فوق ثانوية، وفي سوق عمل ضئيلة، يعلو فيه الطلب على العرض.

وقالت الدراسة إن "مميزات التشغيل هذه، إلى جانب الإهمال المتواصل للسلطات البلدية على خلفية الصراع السياسي، زادت بشكل كبير نسبة العائلات العربية في القدس الشرقية التي تعيش تحت خط الفقر لتصل إلى ٧٧٪، مقابل ٦٤٪ في العام ٢٠٠٦، وأدت إلى أن ٨٤٪ من مجمل الأولاد الفلسطينيين في القدس يعيشون تحت خط الفقر".

ويضاف إلى ذلك، وفقاً للدراسة، "النوعية المتردية للمؤسسات التعليمية، التشغيل والرفاه المحلي، مما يؤثر على إمكانيات تقدم وتطور شبان هذه الأحياء في المستقبل، وهذه العوامل تخلق يأساً بالغا بين السكان المحليين وتشكل أرضاً صلبة للتطرف الديني والشعور بالذل والظلم وتفكر أن "ليس ثمة ما يمكن أن نخسره أكثر".

جدار الفصل العنصري

أكدت الدراسة على أن التدهور التدريجي في الوضع الاقتصادي للمقدسيين بدأ في العام ٢٠٠٢، "عندما بدأت الحكومة الإسرائيلية ببناء الجدار الفاصل الذي عزل أحياء شرقي القدس عن البلدات الفلسطينية المحيطة بالمدنية وفي الضفة الغربية، وبالنسبة لسكان الأحياء، الذين عمل ٢٥٪ في فرع الفنادق والمطاعم، و١٩٪ في التربية والتعليم، و١٩٪ في قطاع الخدمات، وجه هذا العزل ضربة قاصمة من عدة جوانب".

الجانب الأول هو سياسة الحواجز العسكرية التي وضعت مصاعب أمام القدرة على التوجه إلى البلدات الواقعة خارج الجدار وفي الضفة الغربية، وأدت إلى انخفاض كبير في السياحة وعدد الزوار من الداخل والخارج، وخاصة سكان الضفة الغربية، الذين كانوا يقصدون الأسواق ومؤسسات التعليم والصحة والرفاه في القدس الشرقية. وأدت هذه السياسة إلى رفع مكانة مدن مثل رام الله، وأبقت أصحاب الفنادق والتجار ومزودي الخدمات في بلدات القدس الشرقية عاطلين عن العمل، من الجهة المقابلة.

ومن الجهة الأخرى، أضر جدار الفصل العنصري بقدرة المقدسيين على التوجه إلى مصادر العمل والتعليم والرفاه في الضفة الغربية. "فلانتظار الطويل في الحواجز، النابع بالأساس من تأخير غير متوقع وإغلاق فجائي، أدى إلى مس جوهرى بحياتهم الشخصية وإمكانياتهم، وعلى سبيل المثال، السفر من أحياء شرقي القدس إلى رام الله، التي توجد فيها مصادر العمل والتجارة، أو إلى بيت لحم وبيير زيت، التي تتواجد فيها مؤسسات تعليمية متطورة، تطول اليوم ساعتين في أي من الاتجاهين، وذلك على الرغم من المسافة القصيرة بينهما".

إضافة إلى ذلك، زادت سياسة الحواجز الإجراءات البيروقراطية والتكنيكية المتعلقة بتصدير منتجات تصنع في القدس الشرقية إلى الضفة الغربية، وزفعت تكلفتها، الأمر الذي خفض جدوى استيرادها وودع رجال أعمال في الضفة من إقامة مبادرة تجارية مع مقدسيين.

الضجة التي أحدثها وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك، بخطابه قبل أيام الذي اتهم فيه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بالتنسب بخسائر أمنية استراتيجية أمام واشنطن، لم تأت من فراغ، بل هي تعبير عن أجواء انتشرت في المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، وكان بعضها يخرج من حين إلى آخر إلى وسائل الإعلام، وكما يبدو، فإن رزمة الدعم العسكري الأميركي لإسرائيل، لعشر سنوات قادمة ابتداء من العام ٢٠١٨، ستكون ٣٨ مليار دولار بدلا من ٥٠ مليارا طالب بها نتنياهو بداية، وسيكون حجم الدعم هذا نهائيا، فوفق الاتفاق لا يكون بوسع إسرائيل أن تطالب بالمزيد، ما قد يجعل إجمالي الدعم الجديد قريبا لما كان في السنوات العشر التي سنتهي في العام المقبل.

وكان نتنياهو قد افتتح الاتصالات مع واشنطن في شهر أيار ٢٠١٥ بنبرة عالية، وحتى استعلائية، فيها تهديد مبطن لإدارة باراك أوباما، مطالبا برفع الدعم العسكري لعشر سنوات إلى ٥٠ مليار دولار، بدلا من ٣١ مليار دولار في الصفقة القائمة، والتي تحصل ضمنها إسرائيل سنويا على مئات ملايين الدولارات الإضافية، لتمويل مشاريع صناعات حربية إسرائيلية، فضلا عن تمويل حروب وعمليات عسكرية، كذلك التي شنتها على غزة في السنوات الأخيرة؛ وبالأساس إعادة ملء مخازن الأسلحة، وقبل يومها إن الحد الأدنى الذي من الممكن أن تقبل به إسرائيل هو ٥٥ مليار دولار.

وكان هذا بعد نحو شهرين من خطاب نتنياهو أمام الكونغرس الأميركي، الذي تحدى فيه الإدارة الأميركية، قبل أسبوعين من الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الأخيرة، وقد اتجه نتنياهو إلى الكونغرس باتفاق مع كتلة الحزب الجمهوري، دون تنسيق مع البيت الأبيض، الأمر الذي خلق حالة من التوتر في العلاقات، وكانت رسالة نتنياهو إلى الكونغرس هي عدم المصادقة على الاتفاق المتبلور بين الدول الست الكبرى وإيران حول المشروع النووي الإيراني.

ثم عاد نتنياهو ورفع النبرة مجددا، مطالبا بتعويض إسرائيل عن الاتفاق مع إيران، الذي تم توقيعه بعد أيام من بدء الاتصالات حول الدعم العسكري.

ومن المغططات اللافتة في المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والأميركي، هي حينما أيقن نتنياهو أن مطلبه لن يستجاب بالبحر الذي يريده قال لداثرته الصيفة إنه يفضل وقف المفاوضات مع واشنطن، بانتظار الرئيس الأميركي الجديد لتوقيع الاتفاق معه، وقد أثار هذا الشكل من التصرف الذي خرج إلى وسائل الإعلام، حفيظة وحتى غضب قادة الجيش والأجهزة الأمنية، الذين طالبوا نتنياهو بتخفيف اللب لب. وكما يبدو لم يتناهى راهن بنبرته الصيفة طيلة الوقت على الحزب الجمهوري ذي الأغلبية في الكونغرس، وعلى باقي داعميه في المؤسسة الأميركية. وحسب تقديرات إسرائيلية، فإن نتنياهو فهم من رسائل قادمة من واشنطن، أنه في هذه القضية بالذات لا مجال له في المراهنة على قربه من الحزب الجمهوري، لأنه يوجد شبه إجماع حولها. كما أن اللوبي الصهيوني الأكبر في الولايات المتحدة، الذي يتحرك بقوة داخل أروقة الكونغرس والبيت الأبيض، قد بعث برسائل مشابها، ما جعل نتنياهو يتراجع عن حدة خطابه، ويواصل السعي لإنجاز الاتفاق مع أوباما، الذي وضع شروطا ستغير الكثير مما كان قائما.

فالصفقة القائمة اليوم تتضمن دعما عسكريا سنويا لإسرائيل بقيمة ٣٨ مليار دولار، إضافة إلى بضع مئات ملايين الدولارات، لتمويل مشاريع في الصناعات الحربية، وخاصة مشاريع الصواريخ المضادة للصواريخ، وطائرات من دون طيار، كما تضمن الاتفاق القائم أن تحصل إسرائيل على نسبة ٢٥٪ من الدعم السنوي بسيولة نقدية، والباقي يصرف على شراء معدات وأسلحة، بغالبيتها من الصناعات الإسرائيلية.

أما الصفقة التي كما يبدو فرضت شروطها واشنطن، وقد تشهد في الأيام المقبلة بعض التغييرات، فإن حجمها الإجمالي والنهائي ٣٨ مليار دولار، ولن تحصل إسرائيل على ميزانيات

تحليلات إسرائيلية:

نتنياهو خرج مهزوما أمام واشنطن في كل ما يتعلق بصفقة الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل!



نتنياهو يسدد فاتورة الفضيضة مع أوباما.

من الحد الأدنى الذي أراهه نتنياهو ب ٧٠٠ مليون دولار سنويا. ومن شأن هذا الفارق أن يخلق أزمة جديدة لميزانية الجيش الإسرائيلي في السنوات اللاحقة.
فحتى قبل أشهر كانت تتوخى إسرائيل بأن زيادة الدعم الأميركي السنوي من شأنها أن تسد جزءا كبيرا من الزيادة التي يطالب بها الجيش في ميزانيته في السنوات اللاحقة. وحتى أنه في مرحلة ما ظهرت فكرة في إسرائيل بمطالبة واشنطن بالحصول في العام المقبل ٢٠١٧ على زيادة في الدعم، كسلفة على حساب الدعم المقبل، إلا أن واشنطن رفضت هذا، اعتمادا على ما نشر في وسائل إعلام إسرائيلية في حينه.

وتبلغ ميزانية الجيش ووزارته في العام ٢٠١٧ المقبل ٤٦١ مليار شيكل، ما يعادل حاليا ١٦ مليار دولار، مقابل ٥٦٦ مليار شيكل في العام الجاري ٢٠١٦، وهو ما يعادل ١٤٧ مليار دولار، وهي زيادة الميزانية الأعلى من بين باقي الوزارات، وسترتفع ميزانية الجيش في العام ٢٠١٨ إلى ٦٣٤ مليار دولار، ما يعادل ١٦٦ مليار دولار، ويعني هذا أنه خلال عامين سترتفع

ميزانية الجيش بنسبة ١٣٪.
لكن كما علمت تجارب السنين السابقة، فإن الجيش يحصل سنويا على ما بين ١ر مليار إلى ملياري دولار من فائض مختلف ميزانيات الوزارات، نتيجة عدم خروج مشاريع إلى حيز التنفيذ، وأحيانا تكون الزيادة من احتياطي الميزانية، ومن فائض مداخيل الضرائب، ما يعني أن الميزانية النهائية للجيش تصل إلى ١٨ مليار دولار وأكثر.

وكان وزير المالية موشيه كحلون وزير الدفاع السابق موشيه يعلون قد توصلا إلى مخطط متعدد السنوات لتقليص تدريجي في نفقات الجيش، على مستوي التشغيل وظروف وشمارد العمل النظامي في الجيش، وبشكل خاص حجم رواتب كبار الضباط والجنرالات وشروط التقاعد، بالإضافة إلى تقليص مدة الخدمة العسكرية الإلزامية من ٣٦ شهرا إلى ٣٠ شهرا، ابتداء من الفوج الذي سيتم تجديده في منتصف العام ٢٠٢٠ وصاعدا، وهذا يعني أنه حينما تتحدث إسرائيل عن ضرورة تقليص ميزانية جيشها، فإن أحدا لا يقصد بذلك المس أو حتى الاقتراب من ميزانيات التسلح والبنى التحتية المتعلقة بـ"الجهازية العسكرية".

تحت الأضية لمقرات إنتاج النووي في إيران، وكانت إسرائيل طلبت القنبلة، ومعقول أنه كانت لدى الأميركيان عدة أفكار عن كيفية وضع هذه الأسلحة تحت تصرفها عند الحاجة.
على أي حال، نفى مكتب نتنياهو معرفته بأي عروض استراتيجية، كانت إسرائيل قد خسرتها، فيما التزم باراك بعدم كشف التفاصيل على الملأ نظرا لحساسيتها.
والأزمات الأخيرة مع واشنطن لم يخلقها نتنياهو حده، بل إن وزير الدفاع الجديد أفغدور ليبرمان كاد أن يفشل اتصالات إسرائيلية أمريكية جارية متعلقة بجوانب أخرى للتعاون العسكري، فقد هاجم ليبرمان قبل أكثر من أسبوعين الرئيس باراك أوباما حينما قال الأخير إن أوساطا مهنية في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تعترف بأن الاتفاق مع إيران كان مجديا. فرد ليبرمان قائلا، عبر وزارته، إن الغرب حينما أبرم اتفاق ميونيخ مع ألمانيا النازية لم يلتفت إلى ما يجري في ألمانيا.

وأثار تصريحه غضبا في واشنطن، التي لم تكف ببيان توضيح من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بل أعقبه أيضا اعتذار واضح ومباشر من ليبرمان لواشنطن.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن تصريح ليبرمان جاء في أوج اتصالات مع واشنطن، في إثر طلب الأجهزة الإسرائيلية من البنتاغون سلسلة من المساعدات، و"تبداً للقائمة من الفضاء، وتنتهي في محاولة إقناع الجيش الأميركي بشراء منظومات «معطف الريح» الدفاعية المضادة للدبابات، من أجل مساعدة الصناعات الأمنية الإسرائيلية".
كما تطلب إسرائيل رفع مستوى العلاقة الاستخبارية بين الدولتين، ولا سيما في متابعة إيران، والتعاون في مجالات الأقمار الصناعية والدفاع في وجه الصواريخ الباليستية، وتوثيق الاتفاقات التكنولوجية، والقتال المشترك ضد الماسايير، وتجنيد الجيش الإسرائيلي لتطوير مشاريع لاكتشاف الأنفاق وإنتاج المنجزة الجديدة، وكل هذا قبل المساعدات المالية السخية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من كل هذه التوترات وما ينتج عنها، إلا أن التعاون العسكري الأميركي الإسرائيلي يبقى استراتيجيا على المدى البعيد.

الانعكاس على ميزانية الإسرائيلي

إن معدل ٣٨ مليار دولار سنويا هو، من ناحية إسرائيل، أقل

واعتمادا على ما ذكره إيهود باراك في خطابه مساء الأربعاء ١٧ الجاري، فإن الأمور لم تكن مجرد المناقسة على من صوته أعلى، بل إن نتنياهو تسبب بخسائر على المستوى الاستراتيجي لإسرائيل، حاولت أن تكشف عن بعضها صحيفة "يديעות أحرונوت" لاحقا.

وبحسب باراك، ارد الأميركي لم يقتصر على رفض تفاصيل وشروط الاتفاق، كما تم التخطيط له في الإدارة الأميركية والبنتاغون، بل إن إسرائيل خسرت مكتسبات أمنية على مستوى استراتيجي، رفض أن يقدم التفاصيل بشأنها قائلا إنها سرية للغاية.

وقال في خطابه المذكور إن نتنياهو ألحق ضررا أمنيا بإسرائيل من خلال اتفاق المساعدات العسكرية الأميركية، وهذا نتيجة لرهانه اللفظ في إدارة العلاقات مع البيت الأبيض حول الاتفاق النووي مع إيران (اقرأ مادة أخرى في هذه الصفحة).
وخلق خطاب باراك جدلا واسعاعا في الحلبة الإسرائيلية، وظهرت مطالبات لمؤلوه أمام لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، إلا أن رئيس اللجنة آفي ديختر، من حزب الليكود، رفض هذا. وحاولت صحيفة "يديעות أحرונوت" عرض ما يمكن أن تكون إسرائيل خسرته من واشنطن، إذ استذكرت الصحيفة أن قنصل قادة الأجهزة الأمنية، ومعهم من كان في حينه وزيرا للدفاع موشيه يعلون، عرضوا قبل عام ونصف العام على نتنياهو القبول بالاتفاق مع إيران، مقابل تطوير حاد في التعاون العسكري الإسرائيلي الأميركي، وحسب الصحيفة فإن نتنياهو رفض هذا العرض.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركان قولهم إنه في نهاية العام ٢٠١٤ ومطلع العام ٢٠١٥، نقل من كان وزيرا للدفاع الأميركي تشاك هاغل، رسالة إلى نتنياهو من الرئيس أوباما، تتضمن استعداد واشنطن لان تصبب في إسرائيل أسلحة استراتيجية لم تسلح بها من قبل، ويبدو الحديث على الأغلب عن وسائل قتالية تستهدف الرد؛ وفي نفس الوقت يمكن أن تستخدما إسرائيل إذا شحرت بانها مهددة من المشروع النووي، فتقرر مهاجمة إيران، وحسب تقديرات الصحيفة، فإن واشنطن كانت مستعدة لأن تضع تحت تصرف إسرائيل أيضا، إحدى الوسائل القتالية الناجعة التي أنتجت في حينه في الولايات المتحدة: قنبلة تخترق الخنادق المحصنة والمعدة لتدمير المنظومة

أوساط مقربة من نتنياهو:

إيهود باراك تسبب بإشعال الشرق الأوسط وبأضرار من الصعب إصلاحها حتى بعد عشرات الأعوام!

لرهانه غير المبرر في إدارة العلاقات مع البيت الأبيض في واشنطن على معارضة الاتفاق النووي مع إيران، ولذا بدلا من حصول إسرائيل على مساعدات بحجم ٤٥٦ مليار دولار سنويا ستحصل على مساعدات بحجم ٣٨٦ مليار دولار، فضلا عن أنها ستضطر إلى التنازل تدريجيا عن ٧٥٠ مليون دولار كانت تستثمرها في الصناعات الأمنية الإسرائيلية.

وذكر ديوان باراك في بيان صادر عنه أنه لم يقصد حدثا معينا بأقواله هذه وإنما قصد أداء نتنياهو بصورة عامة.

وهاجمت الأوساط المقربة من نتنياهو بباراك وقالت إنه عندما كان باراك رئيسا للحكومة لمدة عام ونصف العام تقريبا، تسبب بإشعال الشرق الأوسط وبأضرار من الصعب إصلاحها حتى بعد عشرات الأعوام.

وكتب أرئيل كهانا، المراسل السياسي في صحيفة «مكور ريشون، اليمينية:

مرة أخرى نشاهد للمرة التريليون العرض المخيف «لإيهود باراك ضد نتنياهو». هذه المرة يحمل رئيس الحكومة ورئيس الأركان سابقا في جيئته إجابات مفرغة تشبه إلى أضرار أمنية خفية، أو بحسب قوله: «انكشاف خطير لإسرائيل في مواجهة تحدٍ أممي مركزي، ونظرا لحساسية الأمور لا أستطيع تقديم تفاصيل أكثر».
وأبلغ سامعيه أن المساعدة الأمريكية في العقد المقبل ستكون، بسبب نتنياهو، ٣٨٦ مليار دولار فقط بدلا من ٤٥٦ مليار، وأن سبب ذلك «الرهان الخطأ في إدارة العلاقات مع البيت الأبيض».

وأضاف: في الحقيقة، ليس من المؤكد أن هجوم باراك

يستوجب ردا، فليس لهذا المقاتيل الحائز على العدد الأكبر

من الأوسفة في الجيش الإسرائيلي أي دعم شعبي، وهوا ينوي العودة إلى الحياة السياسية، ولا يظهر في الأفق إطار يمكن أن يتيج له ذلك حتى لو رغب في الرجوع، وعلى الرغم من ذلك، فمرة واحدة وإلى الأبد، ومن أجل الجيل الشاب، من المفيد أن نتذكر ماذا جرى في بلدنا الصغير عندما كان باراك في المنصب الذي يتولاه نتنياهو منذ ثمانية أعوام. لقد كان باراك رئيسا للحكومة لمدة عام ونصف العام تقريبا، لكنها كانت كافية لإشعال الشرق الأوسط والتنسب بأضرار من الصعب إصلاحها حتى بعد عشرات السنوات.

ومضى وفي المراسل يقول: لنبدأ بما سماه باراك «عدم القدرة على التعامل مع مصالح أمنية عميقة وسلم الأولويات الذي تفرضه». إن تصرف باراك في «قضية طائرات الفالكون» مثل واضح عن عدم قدرته، لقد وقعت إسرائيل مع الصين

صفقة لبيعها طائرة تجسس متطورة من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية، والربح الخالص على الورق كان نحو مليار دولار، لكن باراك بقرار متسرع ألغى الصفقة ونسبت أزمة حادة في العلاقات مع الصين، كما أنه اشتبك مع الأميركيين الذين هدوا بتقليص المساعدة الأمنية بربع مليار دولار.

لكن هذا لم يكن سوى البداية. فقد ألغى باراك الصفقة من أجل مشاركة إسرائيل والفلسطينيين والولايات المتحدة في مؤتمر كامب ديفيد المشؤوم. لقد عقد هذا المؤتمر بخلاف

رغبة رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، والثمن الذي اشترى فيه باراك

الشاعرة دارين طاطور تروي قصة اعتقالها ومحاكماتها

الملاحقات السياسية والاعتقالات وتقييد حرية التعبير من أعراض الأزمة التي تعيشها إسرائيل!

كلما زادت السلطات الإسرائيلية من القمع وصعدت من حملات التحريض ضد الفلسطينيين كان ذلك تعبيراً أوضح عن حالة الضعف وقلة الحيلة

كتب بن نورتون (*)

دارين طاطور فلسطينية من مواطني إسرائيل، اعتقلت بسبب كتابات شاركها عبر الشبكات الاجتماعية. في شهر تشرين الأول الماضي، اقتحمت الشرطة بيت الشاعرة ابنة الـ ٣٥ عاماً في منتصف الليل، كبلت يديها واقتادتها. «منظره يوحى بأنك استهداية»، قال لها أحد المحققين. اتهمت حكومة إسرائيل طاطور بالتحريض على العنف، من خلال قصائد و منشورات على «الفيس بوك». ما زالت المحاكمة مستمرة ومن المقرر أن تعقد المحكمة جلساتها القادمة يوم ٦ أيلول القريب، وإذا ما تمت إدانتها بالتهمة الموجهة إليها، فقد تواجه حكماً بالسجن الفعلي لعدة سنوات. وقد قضت طاطور، حتى الآن، ثلاثة أشهر في السجن الإسرائيلي سبقتها ستة أشهر أخرى من الاعتقال المنزلي في شقة في مدينة تل أبيب، كان على عائلتها أن تتحمل تكاليفها.

في نهاية شهر تموز الماضي، قرر قاضي المحكمة في الناصرة تحويل طاطور إلى الحبس المنزلي في بيت عائلتها في قرية الرينة (قرب الناصرة). وقد جاء هذا القرار في إثر رسالة مفتوحة تطالب بإطلاق سراح طاطور وفق عليها ٢٥٠ شخصية ثقافية معروفة عالمياً شملت مفكرين وأدباء وفنانين، من بينهم نوعم تشومسكي، نعومي كلاين، دايف اجرز، كلوديا رانكين والعشرة الحائزون على جائزة «بوليتزرز». بينهم الأدبية المعروفة أليس ووكر والصحافية كاترين شولتنس. ومنذ نشر الرسالة، وقع عليها حتى الآن ما يزيد عن ٧٠٠٠ شخص، قام نشطاء بإطلاق حملة تضامن عالمية لدعم الشاعرة الشابة.

قصة طاطور هي واحدة من قصص كثيرة. في الفترة بين تشرين الأول ٢٠١٥ وتموز ٢٠١٦، اعتقلت السلطات الإسرائيلية نحو ٤٠٠ فلسطيني بسبب كتابات نشرها على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، طبقاً لما وثقته منظمات حقوقية محلية. ومع ذلك، فقد أثارَت قضية دارين طاطور اهتماماً دولياً خاصاً مع الأخذ في الاعتبار انعكاساتها الواسعة والخطيرة على حقوق المواطن للفلسطينيين في داخل إسرائيل، الخليفة الأقرب لحكومة الولايات المتحدة. «الصوت اليهودي للسلام»، وهي مجموعة تنشط في الولايات المتحدة من أجل العدل الاجتماعي، نشرت مؤخراً مقابلة مصورة مع طاطور من سجنها المنزلي، وهي مقابلة شخصية أجراها موقع «صالون كوم» مع طاطور باللغة العربية، ثم تمت ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية بمساعدة الناشط يوفاف حيافوي الذي يتابع القضية عبر مدونته «حيفا الحركة».

س: حدثينا عما حصل منذ اعتقالك. ما زلت معتقلة رهن المحاكمة. كل شيء بدأ عندما حضروا في الساعة ٣:٣٠ من فجر يوم ١١،١٠،٢٠١٥. قوات كبيرة من الشرطة داهمت بيتنا، طلبوا من أهلي أن يتنادوني، لأنهم جاؤوا ليأخذوني. لم يكن معهم أمر اعتقال، بما يخالف أبسط القوانين. بعد التحقيق معي، قرروا محاكمتي، وسجنني لحين انتهاء الإجراءات. أستطيع القول إن التحقيق ومجريات المحاكمة كانت مهزلة تُخجل أي نظام يدعي الديمقراطية. في البداية سجنحت لمدة ٣ شهور، نقلوني خلالها بين ثلاثة سجون: الحلمة، الشارون (تلوموند) والدامون. لاحقاً، فرضت علي المحكمة الاعتقال المنزلي في منطقة تل أبيب. عملياً، تم نفيي بعيداً عن بلدي. مكثت هناك ٦ شهور، منعوني خلالها من الخروج ومن التواصل عبر الإنترنت طيلة ساعات الليل والنهار، بعد ذلك، وفي أعقاب تصاعد حملة التضامن واستنكار الممارسات غير الديمقراطية بحق، حولوني إلى الاعتقال المنزلي في بلدي (الرينة). هنا أيضاً لا يسمح لي بالخروج سوى ٦ ساعات في الأسبوع، كما وضعت في رجلي حلقة إلكترونية لرصد تحركاتي.

س: كيف كانت ظروف اعتقالك؟ حدثينا عن تجربتي وعن الأسرى الفلسطينيين عموماً. أولاً، هناك آلاف الأسرى الفلسطينيين يقضون

تقرير جديد لمركز «أدفا» عشية بدء السنة الدراسية الجديدة:

٤٧٪ من طلاب المدارس الثانوية في إسرائيل في السنة الدراسية قبل الأخيرة لم يستحقوا شهادة «البحر»!

التقرير يشير إلى «سببين أساسيين»: التسرب ووضع غالبية المدارس في «بلدات الأطراف» تحت مسؤولية شبكات التعليم المهني * نسبة التسرب الأعلى هي بين الطلاب اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل منذ العام ٢٠٠٦. يليهم الطلاب الحريديم ثم الطلاب العرب (نسبة التسرب بين العرب ٢٠٪. تعادل نسبة المواطنين العرب من مجموع السكان في إسرائيل) * نسبة الطلاب العرب الخاضعين لمراقبة ومتابعة «ضباط الدوام المنتظم» (٢٣٪) تزيد بكثير عن نسبة المواطنين العرب من مجموع السكان في إسرائيل

«تسليم» مدارسها الثانوية المحلية لشبكات خارجية تتخصص، أساساً، في التعليم المهني بحيث تتولى هذه الشبكات تشغيل هذه المدارس وإدارتها. وتُظهر بيانات عن الشبكتين الكبيرتين، «أورط» و«عمال»، أن الأولى شغلت في السنة الدراسية ٢٠١٤-٢٠١٥ (٩٩) مدرسة، أدرجت مساقات نظرية في ٣٨ منها، في ٥٨ منها أدرجت مساقات تكنولوجية وفي ٧٢ منها أدرجت مساقات مهنية. وشغلت شبكة «عمال» ٦٠ مدرسة، أدرجت في ٢١ منها مساقات نظرية، وفي ٩ منها مساقات تكنولوجية وفي ٣٣ منها أدرجت مساقات مهنية. هذا، مع العلم بأن المدارس في كلتا الشبكتين تخضع لإشراف كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الاقتصاد.

٧١٪ من مجمل مدارس الشبكتين المهنتين الكبيرتين، أورط وعمال، هي في بلدات ذات تدرج اجتماعي اقتصادي متدن: ٣٥ منها في بلدات عربية، ٤٣ في «بلدات تطوير» يهودية و ٣٥ إضافية في بلدات مزججة في عنقيد اجتماعية اقتصادية من ١ إلى ٥. أما البلدات التي تتمتع بوضع وتدرج اجتماعي اقتصادي مرتفع فإنها تحصر المدارس المهنية فيها في الأحياء «الجنوبية» منها (أي، الفقيرة). عادة.

ويشار هنا إلى أن المعطيات عن مسار التعليم التكنولوجي تفيد بأن ٥٣٪ فقط من الطلاب في هذا المسار يستحقون شهادة البجروت بينما يستحقها ٤٠٪ فقط من الطلاب في مسار التعليم المهني.

ضغوط متواصلة ومتزايدة لتوسيع التعليم المهني

ثمة شعور في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة بوجود ضغط متواصل ومتزايد نحو توسيع التعليم المهني. يثير هذا الضغط كثيراً من الاستعجاب والاستغراب، إذ بلغت نسبة المتعلمين في المسارات التكنولوجية في العام ٢٠١٤ حوالي ٤٠٪، وهي نسبة لا تقل عن المتوسط السائد في دول أوروبا الغربية.

لكن يبدو أن الضغط لتوسيع نطاق التعليم المهني - كما يقول تقرير «أدفا» - لا يعكس بالضرورة الحاجة إلى المزيد من الخريجين، بل يعكس سعيًا إلى تعليم مهني أخصر - التعليم المهني في ألمانيا على سبيل المثال. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة استحقاق شهادة البجروت في المساقات المهنية، باستثناء المساق الهندسي، هي أقل منها في المساقات النظرية. فالتعليم المهني (باستثناء المساق الهندسي) يندرج في إسرائيل في إطار ما يسمى «معالجة الفضلات»، ما يعني أنه يستوعب التلاميذ الذين تقرر أنهم «غير صالحين» وغير مناسبين للدراسة في المساق النظري. غير أن التعليم في العديد من المساقات المهنية يتخلف كثيراً عنه في المساقات النظرية، إذ لا يتلقى الخريجون من هذه المساقات تأهيلاً مهنيًا يعترف به أرباب العمل، وينتهي التلاميذ دراستهم دون اكتساب خبرة مهنية عملية. ويقول معدو تقرير «أدفا» إن دراسة أعدتها وأصدرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD في هذا الصدد بينت أن الخريجين «يحملون بين أيديهم شهادات لا توصلهم في كثير جداً من الأحيان والحالات إلى أي مكان». وهذا ما ينبغي أن يثير خجلاً عميقاً لدينا!

في المقابل، تعتمد ألمانيا منذ عدة سنوات تقليدًا تدريسيًا يرافقه تأهيل عملي في مصانع تختارها الحكومة. يتلقى المتدربون أجزاء، ويشكل مساق التأهيل المهني للكثيرين منهم مرزًا لإشغال وظيفة ثابتة في المصنع مع انتهاء فترة الدراسة، علمًا بأن شروط العمل والأجر تخضع لاتفاقات عمل جماعية. أما شروط الاعتراف والشهادة فتوضع في نهاية المساق باشتراك أرباب العمل والنقابات العمالية. وفي هذه المرحلة تفتتح الطريق أمام الخريجين ليواصلوا دراستهم في كلية تكنولوجية، بل في إحدى الجامعات إن هم استكملوا بعض المواضيع.

ويؤكد تقرير مركز «أدفا» إنه إذا كان هذا هو ما يسعى إليه أولئك الذين يمارسون الضغط لتوسيع نطاق التعليم المهني في إسرائيل، فالمطلوب هنا ليس توسيع المساقات المهنية القائمة، بل إجراء إصلاح واسع النطاق في عدد من النظم: مستوى التعليم في المدارس، أنظمة الرقابة المعتمدة في وزارة التربية والتعليم، تشريعات العمل، نظام الأجور، التعاون بين أرباب العمل والنقابات المهنية وغير ذلك.

ويضيف: «مع ذلك، وقبل الدخول إلى مسار واسع كهذا، لا بد من السؤال ما إذا كان هذا هو الاتجاه الذي يريغ المجتمع الإسرائيلي في السير فيه، حقًا. هل من الأولى أن نواصل الغربة منذ الصغر - نهاية المرحلة الإعدادية - بين من سيذهب إلى صفوف المصادر، القيادة والبحوث، وأولئك الذين سيذهبون إلى خطوط الإنتاج والمهن الخدماتية؟ ليس من المنطقي أكثر توفير الفرص المتساوية أمام جميع التلاميذ ليحصلوا على تعليم عام واسع، بما في ذلك اللقب الأكاديمي الأول، ثم أن نطرح أمامهم، بعد ذلك فقط، الإمكانات المهنية المختلفة؟»

وقال د. شلومو سفيرسكي، أحد معدي تقرير «أدفا»: «إن جميع الأولاد والشباب في إسرائيل يستحقون الحصول على التعليم، الثقافة وشهادة البجروت، فضلًا عن إمكانية مواصلة التعليم قدامًا نحو الدراسة الجامعية. ولا يُعقل أن نحو النصف من أبناء الشبيبة في إسرائيل لا يصلون حتى إلى شهادة إنهاء الثانوية، «البجروت».

وأضاف د. سفيرسكي، أن «المعطين الأكثر أهمية للذين يظهران من هذا التقرير هم: ١. حجم ظاهرة «التسرب» وهجر المقاعد الدراسية في مرحلة التعليم الثانوي؛ ٢. حقيقة أن ٢٧٪ من مجموع الطلاب الذين يصلون إلى الصف الثاني عشر - الصف الأخير في المدرسة الثانوية - يتعلمون في مسارات مهنية وتكنولوجية، وهي مسارات نسبة استحقاق شهادة البجروت فيها متدنية». «أعتقد بأن من واجب حكومة إسرائيل وزارة التربية والتعليم وضع هدف واضح يتمثل في خفض هذه النسبة من ٢٧٪ إلى ٥٠٪».

٤٧٪ من الطلاب في صفوف الثاني عشر في المدارس الثانوية في إسرائيل خلال العام الدراسي قبل الأخير (٢٠١٤-٢٠١٥) لم يستحقوا الحصول على شهادة الثانوية العامة («البجروت»). مقابل ٥٣٪ فقط استحقوا الحصول على هذه الشهادة، ونحو خمس مجموع الطلاب في المدارس الثانوية في إسرائيل «تسربوا» («تساقطوا») من مدارسهم قبل أن يترفعوا إلى الصف الثاني عشر، وهو الصف الأخير في مرحلة التعليم الثانوي. وقد بلغت نسبة «التسرب» بين طلاب المدارس الثانوية لدى المتدنيين الحريديم نحو ٤٦٪ من مجموع الطلاب في المرحلة الثانوية، بينما بلغت في الوسط العربي عامة (يقول التقرير: «العرب، بدون البدو والדרوز») نحو ٢٠٪. هي النسبة العامة التي يشكلها المواطنون العرب من مجمل المواطنين في دولة إسرائيل.

هذه من بين النتائج الأبرز التي توصل إليها تقرير خاص أعده باحثو مركز «أدفا» (معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل) وأصدره المركز يوم الخميس الماضي (١٨ آب)، عشية الافتتاح المرتقب للسنة الدراسية الجديدة (٢٠١٦-٢٠١٧) في مطلع شهر أيلول القريب. وقد صدر التقرير، الذي أعده كل من شلومو سفيرسكي وإيتي كونيور - أطياس ونوغا دغان - بورغوالز، تحت العنوان التالي: «عشية السنة التعليمية ٢٠١٦-٢٠١٧: أين النصف الآخر (الثاني)؟ أبناء الشبيبة الذين لا يستحقون شهادة البجروت».

في محاولة الإجابة على هذا السؤال (أين الذين لم يحصلوا على شهادة البجروت؟)، يقول تقرير مركز «أدفا» إن «هناك إجابتين أساسيتين»، هما:

١. التسرب. في ازدياد متواصل!

وفقًا لمعطيات ٢٠١٤، وهي السنة الأخيرة التي صدرت بشأنها بيانات كاملة، فإن حوالي خمس أبناء الشبيبة (١٩٪) لم يتعلموا في الصف الثاني عشر، إطلاقًا. أي أنهم «تساقطوا» و«تسربوا» من مقاعد الدراسة قبل بلوغ الصف الثاني عشر. والنسبة الأعلى لتسرب الطلاب في المدارس الثانوية هي بين المتدنيين الحريديم (٤٥٪). يليهم المواطنون البدو في النقب (٣٦٪)، ثم «العرب، بدون البدو والدروز» (١٩٪). ثم الدروز (١٥٪). أما نسبة التسرب من المدارس الثانوية العربية في القدس الشرقية، فقد بلغت تقديرات متوفرة عن العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ نحو ٣٦٪، أي أن هؤلاء لم يبلغوا الصف الثاني عشر قط.

ويوضح التقرير أن ٧٥٧٤ طلبة وطالبًا «تسربوا» خلال السنة الدراسية قبل الأخيرة (٢٠١٤ - ٢٠١٥) فأوقفوا دراستهم في مختلف المدارس الثانوية في إسرائيل، وفق التوزيع التالي: ١٩٨١ طلبة وطالبًا (٢٠٪) «تسربوا» من صفوف العاشر؛ ٤٦٥ طلبة وطالبًا (٥٪) «تسربوا» من صفوف الحادي عشر و ٩٤٢ طلبة وطالبًا (١١٪) «تسربوا» من صفوف الثاني عشر.

ويقترح تقرير مركز «أدفا» ما ورد في تقرير رسمي سابق صدر عن وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية وأفاد بأن معدلات «تسرب» الطلاب من مدارس المرحلة الثانوية في إسرائيل قد ارتفعت في السنة الدراسية ٢٠١٤ - ٢٠١٥ بنسبة ١٠٫٢٪ عما كانت عليه في السنة الدراسية التي سبقتها، ٢٠١٣-٢٠١٤. وشملت نسبة «التسرب» الأعلى بين الطلاب اليهود (الذين هاجروا إلى إسرائيل منذ العام ٢٠٠٦، تلتها نسبة «التسرب» بين الطلاب الحريديم، ففي السنة الدراسية المذكورة، ٢٠١٤-٢٠١٥، بلغت نسبة «التسربين» من صفوف الحادي عشر نحو ١٦٪ من مجموع الطلاب الثانويين من المهاجرين الجدد إلى إسرائيل ونحو ١٥٪ من مجموع الطلاب الثانويين من الحريديم، وفي الحالاتين، كما بين التقرير، كانت نسبة الطلاب «المتسربين» أعلى من نسبة الطالبات «المتسربات».

ويشير تقرير «أدفا» إلى أن نحو الثلث من مجموع الطلاب «المتسربين» من مختلف محطات مرحلة التعليم الثانوي ينتقلون إلى الدراسة في أطر أخرى، إذ انتقل نحو ١٩٪ منهم إلى الدراسة في مدارس تابعة لوزارة الاقتصاد («مدارس صناعية») بينما انتقل نحو ١٤٪ منهم إلى الدراسة في مدارس دينية يهودية («بيشيفوت»).

وزيادة على «المتسربين»، الذين لا يستحقون طبيعة الحال الحصول على شهادة إنهاء الثانوية العامة (البجروت)، هناك طلاب كثيرون يخضعون لمراقبة ومتابعة «ضباط الدوام المنتظم» وهؤلاء تقل فرص استحقاقهم الحصول على شهادة البجروت بصورة حادة جدًا، حتى تكاد تكون معدومة تمامًا. وفي هذا الصدد، تفيد معطيات «المجلس الوطني لسلامة الطفل» الإسرائيلي بأن مجمل عدد الطلاب الثانويين الخاضعين لمراقبة ومتابعة «ضباط الدوام المنتظم» في إسرائيل قد بلغ في السنة الدراسية السابقة ٣٢٢٠٠ طلبة وطالب، ٦٢٪ منهم (٣٣٦٨٤ طلبة وطالبًا) هم طلاب يهود و ٣٢٪ (١١٢٢٤) هم طلاب عرب، وهي نسبة تزيد بكثير عن نسبة المواطنين العرب الكلية من مجمل المواطنين في إسرائيل (٢٠٪).

وتُضاف إلى هاتين المجموعتين، أيضًا، مجموعة ثالثة هي مجموعة الطلاب الذين درسوا في مسارات تعليم مهنية وتشغيلية خلال السنة الدراسية المعنية، ٢٠١٤-٢٠١٥، والذين شكلوا نسبة ٢٧٪ من مجموع أبناء الشبيبة الذين يتعلمون في شبكات مدارس مهنية وصناعية، مثل «أورط» و«عمال» وغيرها.

ومعًا، تشكل هذه المجموعات الثلاث بالإجمال («المتسربون» الذين ينتقلون إلى الدراسة في أطر تعليمية أخرى، الخاضعون لمراقبة ومتابعة «ضباط الدوام المنتظم» والذين يدرسون في مسارات مهنية مختلفة) نسبة أبناء ١٧ عاماً الذين لا يستحقون شهادة البجروت ولا يحصلون عليها.

٢. مدارس كثيرة تديرها شبكات التعليم المهني

الإجابة الثانية على السؤال «أين النصف الآخر؟» تكمن في حقيقة أن العديد من البلدات الصغيرة ذات الموارد المتواضعة، مثل «بلدات التطوير» اليهودية والعديد من البلدات العربية، تلجأ السلطات المحلية فيها إلى



دارين طاطور.

والكتاب والأشخاص من كل أنحاء العالم، ساعدت كثيرًا في تخفيف ظروف اعتقالها. في البداية، كانت ظروف الاعتقال قاسية جدًا. اعتقلوني لعدة شهور في بيت في منطقة تل أبيب، بعيدًا عن أهلي وعن مكان سكني؛ عزلوني عن الناس تمامًا. إذ منعوني من مغادرة البيت كليًا. كان ذلك الاعتقال أشبه بالعزل الانفرادي في زنزانة في المنفى، وقد استمر طيلة ٦ شهور، قبل أن تتصاعد حملة التضامن، قام المحامي بتقديم طلب لنقلني من الاعتقال البيتي في تل أبيب إلى الرينة - بلدي، لكنهم رفضوا رفضًا قاطعًا، حتى أنهم لم يبحثوا الطلب أصلاً. أما بعد نشر القاسية، فالأسرى عمومًا، والأسيرات خصوصًا، محرومون من أبسط حقوق الإنسان، وأقصد على وجه الخصوص الحصول على العلاج الطبي اللائق. ومهما وصفت لن أستطيع نقل ما يعيشه الأسرى الفلسطينيين من ظلم هناك، التقيت أسيرات بريعات لم يرتكن أي جرم، فانا مثلًا اعتقلوني بسبب قصيدة، شابة أخرى التقيتها في السجن اعتقلت بسبب رسالة كتبتها إلى أختها تحكي فيها عن همومها الشخصية والعائلية، ولأنها ذكرت كلمة «انتحار» زُجوا بها في السجن لمدة ٣ شهور.

س: هل يمكن لاستمرار الضغط الجماهيري أن يؤثر على الحكم النهائي في القضية؟ لا شك لدي في ذلك، فالتفاعل الجماهيري مع نداء التضامن في قضيتي، وقضية حرية التعبير عمومًا، يشكل عامل الضغط الوحيد القادر على تغيير هذا الوضع البائس. أعتقد بأن الضغط الجماهيري قد يجبر السلطات الإسرائيلية على إعادة النظر في سياسة ملاحقة الفنانين والأدباء والنشطين الفلسطينيين الشباب لمجرد أنهم يعززون عن رفضهم للاضطهاد.

س: ما الذي يبعث فيك الأمل؟ الأمل هو أساس الحياة. هناك عبارة طالما كنت أرددها قبل اعتقالها، وما زلت أرددها: «نحن نعلم لكي نستمر بالحياة». وهنا أنا أساوي بين الحلم والأمل، لأننا من دون الأمل سوف نموت ونحن أحياء، لنتبق أجداسنا فقط. الأمل هو الإحساس بالحياة، بالحرة، بالأمان؛ هذا ما يعطي كل ما يعيشه الإنسان معنى. نحن نتنفس الأمل كي تتمتع بحياة ذات معنى.

س: ما الذي يمكن أن يفعله ناشطو حقوق الإنسان، في الولايات المتحدة وغيرها، لدعم حقوقك وحقوق الفلسطينيين الآخرين؟ الإدارة الأميركية هي الداعمة الأولى لإسرائيل في العالم. وأظن أن الناشطين في المجتمع الأمريكي يستطيعون الضغط على إسرائيل من أجل تسليط الضوء على قضية حرية التعبير، وتكثيف الضغط على إسرائيل ليعتقدوا؟

س: ليس من النفاق من جانب إسرائيل أن تصر على أنها دولة ديمقراطية بينما تقوم، في الوقت نفسه، باعتقال من ينتقدونها؟ بالطبع، فإسرائيل ليست دولة ديمقراطية، وإن كانت كذلك فإن ديمقراطيتها تنطبق فقط على فئة واحدة من الناس، من المواطنين. أي أنها ديمقراطية لليهود فقط. لهذا، أسخفها ديمقراطية فئوية أو ديمقراطية مرتزفة أو مناقفة، ولكن حتى هذا النوع من الديمقراطية أخذ في الانهيار مؤخرًا، كما أوضحت في إجابتي السابقة.

س: هل ساعدت الرسالة التي وجهتها ٢٥٠ شخصية أدبية، حسب علمك؟ نعم، بالتأكيد. حملة التضامن، بما فيها العريضة التي وقع عليها الكثير من الفنانين

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي